جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

الأثر اللهجي في شروح الكافية في القرنين السابع والثامن الهجريين

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص/ اللغة

من الطالبة

جوان يونس خورشيد جلبي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عثمان رحمن حميد الأركي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

الفصل الأَوّل
الأسماء وما ألحق بها.

المبحث الأول: الأسماء المعربة

المبحث الثاني: الأسماء المبنية

المبحث الأول

الأسماء المعربة

وقف الشراح على الأثر اللهجي في بعض مسائل الأسماء المعربة، وسنتناول منها في هذا الموضع (الأسماء المرفوعة، والمنصوبة، والمجرورة).

أولًا: **الأسماء المرفوعة**.

١. المبتدأ والخبر:

أ. سد الفاعل مسد الخبر :

ذكر الشراح أنَّ الصفة الواقعة بعد (ما، ولا) ابتدائية على لغة بني تميم، أما في لغة أهل الحجاز فهي صفة مرفوعة بهما وما بعد الصفة مرفوع بها أي أنَّه فاعل سد مسد الخبر، وكذلك الحال إذا انتقض النفي بـ(إلَّا) نحو: (ما مقيم إلا العمران)، وأجرى مجرى (ما قائم) (غير) في نحو: (غير قائم الزيدان)، فـ(غير) مبتدأ والوصف مرفوع به سد مسد الخبر نحو قول الشاعر[1]:

غَيــرُ لاهٍ عِــداكَ فــاطَّرِحِ ال لَّهوَ ولاَتَغترِرْ بعارضِ سلم

فجعل (غير) مبتدأ لاكتسابه التعريف والوصفية بإضافته إلى الصفة الواقعة بعده وقد أضافوا أيضًا أنَّه يجب رفع الصفة بعد (ما، وألف الاستفهام) على الابتداء إذا كان مفردًا وما بعده جمع أو مثنى والسبب في ذلك؛ لأنَّ الضمير الذي فيها لا يطابق مرجعه إذا كان ما بعدها مبتدأ، أما إذا كان مطابقًا له في التثنية والجمع نحو: (أقائمان الزيدان) فما بعده مبتدأ والصفة خبرٌ له، ولا يجوز أن نجعل الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلًا إلا على لغة (أكلوني البراغيث)، أما

---

[1] لم أقف على نسبة الشاهد، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٩٠، وشرح الاشموني: ١/١٨٠.

إذا طابقت الصفة ما بعدها وكان أحدهما مفردًا نحو: (أقائم زيد) جاز أن تكون الصفة مبتدأ وزيد فاعله، وأن يكون زيد مبتدأ والصفة خبرًا مقدما[١].

وقد جاء عند ابن السراج (ت٣١٦هـ) أنَّ المبتدأ يكون نكرة مفردة في النفي وشرط حصول الفائدة نحو: (ما أحدٌ في الدار)، وخاصة في لغة بني تميم يجب أن تكون الجملة بها فائدة وإذا لم تفد الجملة فلا معنى لها نحو قولهم: (ما أحد حاضر)[٢].

وقد أشار ابن عقيل (ت٦٧٢هـ) إلى أنَّ المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، وبحثنا يقتصر على المبتدأ الذي ليس له خبر وهو كل صفة معتمد على نفي أو استفهام فيرفع فاعلًا سد مسد الخبر مثل: (أقائم الزيدان)، فإذا لم يعتمد على الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش، ورفع فاعلًا ظاهرًا كما مُثل أو ضميرًا منفصلًا مثل: (أقائم أنتما) ويجب أن يتم الكلام به وإذا لم يتم الكلام به لم يكن مبتدأ[٣].

وذكر أيضًا أنَّ مذهب البصريين إلا الأخفش أنَّ هذا الوصف المذكور لا يكون مبتدأ إلا إذا كان مسبوقًا بـ(نفي، أو استفهام) والكوفيون، والأخفش لم يشترطوا النفي والاستفهام كما مر سابقًا، وذكر ابن مالك أنَّ سيبويه[٤] أجاز استعمال الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام نحو قول الشاعر زهير بن مسعود الضبي[٥]:

فخير نحن عند الناس منكم. إذا الداعي المثوب قال: يالا

---

[١] ينظر: التحفة: ١٣٧/١-١٤٠، والبسيط للاسترابادي: ٣١١/١-٣١٢، والموشح: ١٧٩/١، وشرح ابن عقيل: ١٨٩/١-١٩٠.

[٢] ينظر: الأصول في النحو: ٥٩/١.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٩/١.

[٤] لم أقف عليه في الكتاب

[٥] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٩٤/١، وشرح الفية ابن مالك للعثيمين: ٣/١٦-٦.

فـ(خير) مبتدأ، و(نحن) فاعل، ولا يكون (خير) خبرًا مقدمًا و(نحن) مبتدأ؛ لأنَّه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل (خير ومن) وهما كمضاف ومضافٍ إليه فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا يقع بين المضاف والمضاف اليه[١].

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) أنَّ بعض النحاة ذهبوا إلى أنَّ خبر الوصف المذكور محذوف فعندما يقوم الوصف مقام الفعل لا يجوز تصغيره ولا تثنيته ولا جمعه إلا على لغة (يلومونني في اشتراء النخيل أهلي) وهي لغة لبني الحارث، فعند قول (القائمان أبواهما أخواك) لا يجوز، فذكر كثير من النحاة أن هذا الوصف لا يجمع ولا يثنى إلا على لغة (أكلوني البراغيث)[٢]، وهذا الوصف يشترط أن يكون مسبوقا بـ(بنفي، أو استفهام) كما مر سابقا[٣].

وقد ذكر أبو حيان هذا الكلام المذكور أعلاه في (التذييل والتكميل)، فكلام النحاة أنَّ خبر الوصف محذوف خطأ لأنَّ المبتدأ الذي خبره محذوف لا يتم معه الكلام إلا بتقدير الخبر، وإذا قدرنا الخبر يلزم منه تقدير لا فائدة له لهذا لا يصغر ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة بني الحارث لأنَّه يشبه الفعل[٤].

أما الكوفيون ومنهم الأخفش فأنَّهم لا يشترطون (الاستفهام، والنفي) في الابتداء بالوصف، وبهذا خالفوا الخبيصي في قوله المذكور سابقًا في رفع الصفة بعد (ما، وهمزة الاستفهام) ولكنهم يجعلونه مرفوعًا بما بعده وما بعده مرفوع به، ووافقوا النحاة أن يكون مفردًا مجردًا من الضمير ويجوز عندهم أن يجري مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده[٥].

---

[١] التذييل والتكميل: ٢٧٤/٣، وينظر: مغني اللبيب: ٤٧٨/١، وتوضيح المسالك والمقاصد: ٥٨٧/٢.

[٢] هذه اللهجة نسبت إلى قبيلة طيئ، وازد شنوءة، وقبيلة بلحارث.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٨١/٣-١٠٨٢.

[٤] ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧٠/٣-٢٧١.

[٥] ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٤/١.

الذي يتبين لنا من خلال تتبعنا للمصادر وأقوال النحاة أن الصفة الواقعة بعد حرف (النفي، وألف الاستفهام) مرفوعة على الابتداء، وأن الخبر محذوف لسد الفاعل مسد الخبر؛ لأنَّ هذه الصفة تشبه الفعل فقالوا لا يمكن تصغيره ولا تثنيه ولا جمعه إلا على لغة بني الحارث والرأي الأكثر قبولا هو قول سيبويه عندما أجازَ استعمال الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام.

ب. تقديم المبتدأ وجوبًا:

أشار ابن القواس (ت٦٩٦هـ) إلى وجوب تقديم المبتدأ إذا كان الخبر فعلًا للمبتدأ نحو: (زيد قام) وهذه الجملة لو حصل فيها تقديم لألتبس المبتدأ بالفاعل؛ لأنَّ المبتدأ مخبرٌ عنه بفعل فاعله ضمير مستتر فلا يجوز تقديم الخبر، وهناك من أجاز التقديم بشرط أن يكون في الفعل ضمير بارز نحو: (الزيدان قاما– الزيدون قاموا) فيكون التقديم على لغة (أكلوني البراغيث)[١].

وقال أبو حيان: ((وفاعلية المبتدأ وذلك بأن يخبر أنه بفعل مستكن فيه ضميره نحو: (زيد قام) فلا يجوز تقديم قام وذلك لأنَّه لو تقدم أوهم إن (زيدًا) فاعل فلو آمن للبس ببروز الفاعل في حال التثنية والجمع فقلت: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، ففي جواز التقديم خلاف منهم من منع ذلك إجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد لأنَّهما فرعه، فيجري الباب مجرى واحد نحو: (قاما أخواك)، وقدم بعضهم ذلك لأنَّه قد آمن فيه اللبس))[٢].

ومنهم من أجاز ذلك لأنَّه موضع قد أمن فيه اللبس، وإياه اختار المصنف في الشرح وقال: ((لا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة (أكلوني البراغيث)؛ لأنَّ تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح))[٣].

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ٢٥٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ١٦٥، وشرح التسهيل: ٢٩٨/١.

[٢] التذييل والتكميل: ٣٣٩/٣.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠/٣.

وقد جاء في شرح المكودي (ت٨٠٧هـ) ((أنه يمتنع أيضًا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلًا فأطلق وهو مقيد بما تقدم، فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو: الزيدان قاما، وزيد قام أبوه، وإنما يمتنع تقديمه في نحو: زيد قام، وهند قامت))[١].

وجاء في شرح الاشموني (ت٩٠٠هـ)على الفية ابن مالك أنَّه ((حكى بعض النحويين أنَّ هذه اللغة هي لغة طيئ وبعضهم قال لغة ازد شنوءة، والفعل على هذه اللغة ليس مسند لهذه الأحرف بل هو " للظاهر بعد مسند" وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في (قامت هند) على تأنيث الفاعل))[٢].

وهنا يظهر لنا الأثر اللهجي واضحًا في بيان جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فيه ضمير على لغة (أكلوني البراغيث).

٢. اسم (لا)، و(ما) المشبهتين بـ(ليس) وخبرهما:

ذكر ابن القواس أنَّ (ما، ولا) يدخلان على الأسماء والأفعال، ولا اختصاص لهما، وذكر أنَّهما حرفا نفي، ويدخلان على المبتدأ والخبر، وذكر أن الأصل أن لا تعملا قياسًا على باقي الحروف، ولكن أهل الحجاز شبهوها (بليس) بالمعنى، فكل من (ما، ولا) للنفي كـ(ليس)، وكل منهما يرفع الاسم وينصب الخبر، أما تميم فلا تعمل عندهم، ولغة تميم أقيس، ولكن لغة أهل الحجاز نزل بها القرآن الكريم[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾﴾ [يوسف:٣١].

وقد ذكر ابن القواس أنَّ خبر (ما، ولا) في لغة أهل الحجاز منصوبة، والكوفيون قالوا أن سبب النصب هو اسقاط الخافض وليس بشيء آخر، وشبه (ما) بـ(ليس) أكثر من شبه (لا) وعملها أكثر، وبنو تميم عندهم غير مختصه بشي فهي لا تعمل عندهم لعدم اختصاصها،

---

[١] شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٥١/١.

[٢] شرح الأشموني على الألفية: ٣٩٢/١.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس: ١٧٦، والتحفة: ١٨٢/١، والبسيط: ٣٧٢/١، والأزهار الصافية: ٢٧٤/١.

والقراء[١] أجمعوا على لغة أهل الحجاز وفيها نزل القرآن، ولم يقرأ على لغة تميم إلا شذوذًا، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ ﴿٢﴾﴾ [المجادلة:٢]، فقد قرئت (امهاتُهم) بالرفع[٢].

وقد أشار ركن الدين إلى أنَّ (ما، ولا) شبيهة بـ(ليس) وجميعها للنفي، وهي تدخل على المبتدأ والخبر، ووضح ركن الدين أيضًا أنَّ الشبه بين (ما، وليس) أكثر من الشبه بين (لا، وليس)؛ لأنَّ (ما، وليس) لنفي الحال، وذكر أنَّ (ما) تدخل على المعرفة كـ(ليس)، أما (لا) فهي تدخل على النكرة، لهذا عملت (ما) عمل (ليس) وقال أيضًا إنَّها لا تعمل إلا شذوذًا، قال أبو البقاء العكبري[٣] وقد عملها أهل الحجاز عمل ليس، ولكن في النكرة[٤]، نحو قول الشاعر[٥]:

وكـــــــذاكَ لا خيـــــــرٌ ولا شر على احدٍ بدائمِ

وأضاف حمزة العلوي في شرحه إنَّ الباء تدخل على خبر (لا، وما) وهي خاصة بلغة أهل الحجاز نحو: (ما زيد بقائم)، ثم ذكر أنَّ بعض النحاة قالوا إنَّ هذه الباء تدخل على خبر (ما، لا) ولكنها خاصة بلغة تميم ودخولها لتأكيد النفي ولم تكن مخصوصة بلغة الحجاز، وقال تدخل هذه الباء على الخبر لتبطل العمل نحو قول المنتخل الهذلي[٦]:

لَعَمــرُكَ مــا أن أبــو مالِــكٍ. بواهٍ ولا بِضـــعيفٍ قُواه[٧]

---

[١] ينظر: معاني القراءات للأزهري:٥٨/٣، وإعراب القراءات السبعة: ٤٣٦، والحجة للقراء السبعة: ٢٧٧/٦.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس: ٢٦٦، والمباحث العربية للجرجاني: ٣٥١/١.

[٣] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦١٦/١.

[٤] ينظر: البسيط: ٣٧٣/١-٣٧٤.

[٥] ذكر في شرح نهج البلاغة لابن حديد: ٣٧٥/١٩، ومنسوب ابن علي بن بكر وائل المعروف (المرقم)، وقيل في كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء لأبي القاسم الآمدي: ١٢٨ منسوب إلى المرقش.

[٦] ينظر: كتاب حماسة القرشي: ٣٣٢.

[٧] ينظر: الأزهار الصافية: ٢٧٦/١-٢٧٧.

وذكر العلوي أيضًا أنَّ بني تميم تركوا إعمال (ما، ولا)؛ لأنَّها من العوامل المشتركة وهي غير مختصة وحق العامل أن يختص وذكر أنَّ لـ(ما) لغتين حجازيه نزل بها القرآن، وتميمية وهو إبطال عملها مثل: (ما هذا بشرٌ)[١].

وذكر سيبويه أنَّ (ما) عاملة عمل ليس وهي لغة أهل الحجاز نحو: (ما عبدُالله أخاك)، وبنو تميم لا تعمل في شيء، وهي تجري مجرى (أما، وهل) وهذا القياس، السبب عندهم أنَّها لا تعمل إذ إنَّ (ما) حرف وليس فعل وذكر لا يكون فيها إضمار[٢].

وقد ذكر المبرد من الحروف التي أجريت مجرى (ليس) وعاملة عملها عند أهل الحجاز هي (ما)، فتقع نافية للحال فهي مثل ليس تدخل على المبتدأ، وذكر سبب تشبيهها بـ(ليس)؛ لأنَّها تدل على نفس المعنى ولم يفصل بين النفي والاسم فاصل، وجريت مجرى ليس، وذكر المثال أعلاه عند تميم لا تعمل فهي مثل (إنَّما) تكف عن العمل فالاسم بعدها يأتي مرفوعًا نحو: (ما زيد منطلق) فهي حرف عندهم[٣].

وأضاف المبرد أيضًا أنَّ (ما) حتى تعمل يجب أن تتوفر فيها شروط وهي إذا دخلت عليها ما يوجبها، أو تقدم الخبر على الاسم ردت إلى أصلها غير عاملة (ما زيد إلا منطلق) فهي لا تتصرف تصرف الأفعال[٤].

ووافق ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) سيبويه إذ شبه (ما) بـ(ليس)، فهي عاملة عند أهل الحجاز وغير عاملة عند تميم، وقال إذا تقدم الخبر أو انتقض النفي (بألا) لا يجوز فيه إلا الرفع، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ- ما زيدٌ إلا قائمٌ) ترفع في اللغتين جميعًا، وذهب أيضًا إلى هذا الرأي ووافق سيبويه وابن جني الزمخشري[٥].

---

[١] ينظر: الأزهار الصافية: ٢/٨٥-٨٦.

[٢] ينظر: الكتاب: ١/٥٧.

[٣] ينظر: المقتضب: ٤/١٨٨.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٤/١٨٩.

[٥] ينظر: اللمع في العربية: ٣٩، والمفصل في صنعة الاعراب: ١١٢.

إذن (ما، ولا) لا تعملان في الأصل لكن اعملوها على خلاف الاصل بشروط أن لا يزاد بعدها (أن)، وأن تبقى نافية وإذا بطل النفي لا تعمل، وأن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، ومثال ما توافرت فيه الشروط وما جاء على التنزيل: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾﴾ [يوسف: ٣١][١].

ومذهب الكوفيين إنَّ (ما) غير عاملة في لغة أهل الحجاز وقالوا الاسم بعدها مرفوع قبل دخول (ما) عليها والخبر يكون منصوبًا على حذف الباء، وذكر أنَّ العرب لا تنطق بها إلا بعد دخول الباء عليها، فإذا حذفوا هذه الباء ينصبون الخبر عوضًا عنها، وحتى يفرقوا بين الخبر المقدر فيه الـ(ما) وغيره[٢].

وأضاف ابن عقيل في دخول الباء على خبر (ما) بين كثرة دخول الباء بعد (ما) في أشعار تميم ونثرهم ونص على ذلك سيبويه[٣] والفراء[٤]ومنه قول الفرزدق[٥]:

لَعمرُكَ ما معنٌ بتارِكِ حقهِ ولا مُنسِيَء معنٌ ولا مُتيسرُ[٦]

ذهبت أكثر الآراء إلى أنَّ (لا، وما) تعمل عمل (ليس) ترفع الأول وتنصب الثاني وهي لغة أهل الحجاز، أما تميم فلا تعمل عندهم؛ لأنَّها حروف تجري مجرى (هل، واما) وهذا هو القياس على رأي سيبويه فلهذا لا تعمل عندهم ويرفعون ما بعدها إلا من علم بقراءة المصحف فتعمل عمل ليس، والواضح أنَّ (ما، ولا) لا تعملا لأنَّهما حرفا نفي والحرف لا يشبه الفعل حتى

---

[١] ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٦١، والنحو الوافي: ٥٩٤/١.

[٢] ينظر: همع الهوامع: ٤٤٧/١.

[٣] ينظر: الكتاب: ٦٣/١.

[٤] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١١٨/١.

[٥] ينظر: ديوانه: ٥٠٥/١.

[٦] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٨٨/١.

لو كان يشبه (ليس) في النفي وهي تتصرف تصرف الفعل فلم تقوى كقوة الفعل وهذا رأي اكثر النحاة، ومنهم سيبويه وابن جني والزمخشري.

٣. حذف خبر (لا) النافية للجنس:

ذكر الشراح أنَّ خبر (لا) النافية للجنس يحذف كثيرًا في لغة أهل الحجاز، وأما في لغة تميم فأنَّهم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفًا[١].

وجاء في شرح ابن القواس أنَّ خبر (لا) لا يجوز ظهوره في لغة تميم فالاسم الواقع بعدها يأتي وصفًا على المحل، أما في لغة أهل الحجاز فلا يمنعون ظهور الخبر ويحتمل أن يكون عندهم وصفٌ أو خبرٌ، واختلفوا في عمل خبر (لا) فسيبويه قال إنَّه مرفوع قبل دخولها[٢]، وذهب الأخفش والمبرد[٣] إلى أنَّه مرفوع بها قياسًا على (إن)، وكان احتجاج سيبويه على ذلك في أمرين، الأول: لا يجوز مساواة الفرع مع الأصل فلا يجوز عمل الفرع على الأصل، أما الأمر الأخر: فلما كانت (لا) فرعًا لم تكن قوية حتى تعمل في شيئين مثلًا الاسم والفعل فهي مختصة بالأسماء النكرة فقط، والاحتجاج الثاني عندما عملت في الصفة كان من الواجب أن تعمل في الخبر، أما الاخر فقد اقتضت شيئين كان من الواجب ان تعمل فيهما[٤].

وأضاف ركن الدين الاسترابادي أنَّ (لا) التي لنفي الجنس إنَّما تعمل عند أهل الحجاز لمشابهتها (إن) من حيث أنَّها للنفي، ومن المعلوم أنَّ (إن) تأتي للإيجاب فُحمل النقيض على النقيض كما حُمل النظير على النظير، فضلًا لكون أنَّ (إن) لتحقيق الإثبات و(لا) لتحقيق النفي[٥].

---

[١] ينظر: شرح مقدمة ابن الحاجب: ٣٨٣/١، وشرح الرضي: ٢٩٠/١، والتحفة: ١٨٠/١، والبسيط: ٣٦٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة: ١١٧، والمباحث العربية: ١٤٩/١.

[٢] ينظر: الكتاب ٢٧٥/٢.

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٤/١، والمقتضب: ٣٥٧/٤.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ١٧٥.

[٥] ينظر: البسيط: ٣٦٦/١.

وأضاف الخبيصي أنَّ بني تميم لا ينطقون بالخبر، والحذف عندهم واجبٌ مشروطٌ بظهور المعنى، وفي المثال المذكور لا يجوز عندهم إلا أن يأتي منصوبًا على الوصفية[١].

وقال سيبويه في باب النفي: ((واعلم أن (لا، وما) عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنَّك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدإ، وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان. والدليل على أنَّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدإ في لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك))[٢].

لذا قال السيرافي (ت ٣٦٨هـ): ((وأما استدلال سيبويه على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم بقول العرب من أهل الحجاز: (لا رجل أفضل منك) فكان بنو تميم يقولون: (لا رجل) ويسكتون عن إظهار الخبر، واحتج بلغة أهل الحجاز؛ لأنَّهم يظهرون الخبر))[٣].

و((سيبويه ذكر بني تميم ولم يذكر الطائيين معهم وهناك بعض النحاة وافقوا سيبويه في حذف خبر (لا) النافية في لغة بني تميم، وقول ابن الناظم في اشراك الطائيين بحذف الخبر "وإن علم التزم حذفه بنو تميم والطائيون. وأجاز حذفه وإثباته الحجازيون"))[٤].

وذكر ابن عقيل أنَّه: ((إذا دل دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله أن يقال: (هل من رجل قائم)، فتقول: (لا رجل) وتحذف الخبر وهو (قائم) وجوبًا عند التميميين والطائيين وجوازا عند الحجازيين ولا فرق

---

[١] ينظر: الموشح: ١/١٣٢.

[٢] الكتاب: ٢/٢٧٥-٢٧٦.

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/١٦.

[٤] شرح ألفية ابن مالك: ١٤٠، وينظر: الكتاب: ٢/٢٧٦.

في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا نحو أن يقال: (هل عندك رجل) أو (هل في الدار رجل)، فتقول: (لا رجل). فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله (ﷺ) لا أحد أغير من الله وقول الشاعر[١]:

..... **ولا كريمَ من الوِلدان مصبوحُ))**[٢].

وأضاف الزمخشري : ((قول أهل الحجاز (لا رجل أفضل منك) على أنَّ (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم نحو قول حاتم "لا كريم من الولدان مصبوح) يحتمل أمرين، الأول: أن يترك اللغة الطائية وهو واجب الحذف إلى اللغة الحجازية، ثانيًا: يجعل مصبوحًا صفة محمولة على (لا) مع النفي وليس خبر لـ(لا) لأنَّها مثل (أن) لازمة للأسماء، وأضاف أيضًا في لغة اهل الحجاز تحذف خبر (لا) كثيرًا فيقولون: (لا مال– ولا فتى إلا علي– ولا سيف إلا ذو الفقار) وفي لغة تميم لا يثبتون الخبر أصلًا في كلامهم))[٣].

أما ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فذكر أنَّه ((إذا لم تكرر (لا) وقُصِد خلوصُ العموم باسم نكرة يليها، غير معمول لغيرها، عملت عمل (إنَّ)، إلا أنَّ الاسم إنْ لم يكن مضافًا، ولا شبيها به، رُكِّبَ معها، وبني على ما ينصب به، والفتح في نحو: (ولا لذّاتَ للشيب). أولى من الكسر، ورفع الخبر– إن لم يركب الاسم مع (لا) – بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصح. وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يُلْفَظ به عند التميميين، وربما أُبقي وحُذف الاسم))[٤].

---

[١] البيت مختلف في نسبته، فقيل لرجل جاهلي من بني النبيت، ونسبه الزمخشري لحاتم الطائي، وصدر البيت: **ورَدَّ جازرُهم حَرفًا مُصَرّمةً**، ينظر: الأصول في النحو: ٣٨٥/١، وشرح المفصل: ٢٦٥/١، ولم أجده في الخزانة.

[٢] شرح ابن عقيل: ٢٥/٢.

[٣] المفصل في صنعة الإعراب: ٥١–٥٢.

[٤] شرح التسهيل: ٥٣/٢.

وأشار ابن مالك إلى ((حذف الخبر، وهو على ثلاثة أقسام: ممتنع وجائز وواجب. فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئا مقتصرًا: (لا رجلَ)، فمثل هذا لا يعد كلاما عند أحد من العرب؛ لأنَّ المخاطب لا يستفيد منه شيئا. وأما الجائز والواجب فحذف ما دل عليه دليل، كقولك: (لا رجلَ)، لمن قال: هل في الدار من رجل؟ ...، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى))[١].

وذكر ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) والمرادي (ت٧٤٩هـ) أنَّ الأصل في (لا) النافية للجنس أنَّها لا تعمل؛ لأنَّها لا تختص بالأسماء وقد أخرجها عن هذا الأصل فعملت في النكرات عمل (ليس) مرة وعمل (إن) مرة أخرى، ففي حال لم يقصد بالنكرة استغراق الجنس صح فيها أن تُحمل على (ليس) في العمل وذلك لأنَّها مثلها في المعنى[٢].

وذهب أبو حيان في حذف خبر (لا) إلى ما ذهب إليه الزمخشري[٣]، وجاء في شرح المكودي حذف خبر (لا) النافية للجنس كثيرًا عند أهل الحجاز إذا كان علمًا، وعند تميم وطيء وجب حذفه حتى لو كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو غير ذلك[٤].

وذهب السيوطي إلى ما ذهب اليه المكودي في حذف خبر (لا) إذا كان علمًا[٥].

وقد تبين لنا أن الأثر اللهجي في بيان حذف خبر (لا) النافية للجنس أنَّ أهل الحجاز يجوزون حذف الخبر بلا قيد أو شرط ويحذف عندهم كثيرًا، أما تميم والطائيون فالحذف عندهم واجب، لكن بعض النحاة ذكروا أنَّه يحذف الخبر إذا وجد دليل على الحذف أو قرينة تدل عليها

---

[١] شرح التسهيل: ٥٦/٢.

[٢] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٣٣، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٩٢.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٠٠/٣.

[٤] ينظر: شرح المكودي: ٨٢.

[٥] ينظر: همع الهوامع: ٥٢٩/١-٥٣٠.

مثلًا في جواب الاستفهام: (هل من رجل في الدار)، فيكون الجواب (لا رجل)، فعلى هذا القول يجب إثباته إذا لم توجد قرينه عند تميم وغيرهم، وإذا وجد قرينة يكثر الحذف عند الحجاز وواجب الحذف عند تميم، وبعضهم ذكر أنَّ الخبر يحذف إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا وهناك أقوال إنَّ بني تميم التزموا الحذف مطلقًا، والرأي الراجح أن يحذف الخبر عند تميم بلا قيد أو شرط؛ لأنَّه في منزلة جواب الاستفهام وأهل الحجاز يكثر حذفة.

٤. **الممنوع من الصرف(صرف ما لا ينصرف للضرورة)**:

نقل الرضي قول الأخفش إنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا في الشعر وغيره هي لغة الشعراء، كان الشعراء يصرفون ما لا ينصرف للضرورة وإقامة الوزن وتمرن ألسنتهم على ذلك مثل قوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا وَسَعِيرًا ٤﴾[الإنسان:٤]، وقال الأخفش والكسائي أن هذه المسألة لغة قوم، ولم يذكر نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة، ثم ذكر سبب صرف الممنوع من الصرف ليناسب المصروف الذي يأتي بعده أي: (اغلالًا) إنما صرف ليناسب أواخر الآية فهي كالقوافي تحتاج إلى التوافق والتواصل[١].

وذكر أبو حيان أنَّ هذه المسألة لغة عند قوم من النحاة يجوز صرف ما لا ينصرف بالضرورة، وهذا الكلام قد أجازه أحمد بن يحيى، وقول الأخفش بعض العرب تصرفه نحو (سلاسلًا واغلالًا) بالتنوين، وقال بعضهم يصرف للتناسب، وذهب أكثر البصريين وأبو موسى وبعض الكوفيين أنَّه لا يجوز منع صرف ما لا ينصرف، وذهب معظم الكوفيين وأبو علي إلى جوازه في الضرورة[٢].

وقد اتفق المرادي مع أبي حيان في هذه المسألة ومثال صرفه للتناسب (سلاسلًا، واغلالًا، وسعيرًا) وقرأ ابن مهران[٣] قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرًا ٢٣﴾[نوح:٢٣]، (ولا

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ١/١٠٦-١٠٨.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٨٩١-٨٩٢.

[٣] ينظر: حجة القراءات: ٧٢٦، وتفسير الإمام الشافعي: ٣/١٤٠٤، وكتاب فيه لغات القرآن: ١٤٥.

يغوثًا ويعوقًا ونسرا)[١]، وأضاف ابن القيم في صرف ما لا ينصرف فقال للتناسب والضرورة الشعرية، فمثال التناسب (سلاسلًا واغلالًا وسعيرًا)، أما مثال الضرورة فقال الشاعر[٢]:

فأتاها أحيمرٌ كأخي السّـــــــه مِ بعضبٍ فقال كوني عقيرًا

وقال زعم قوم أنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة، حكى الأخفش من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وقال فإنَّها لغة الشعراء جرت ألسنتهم على ما يضطرون إليه في الشعر[٣].

تبين لنا أنَّ الأثر اللهجي في صرف ما لا ينصرف للضرورة والتناسب يكون في الشعر مطلقًا والسبب في ذلك ليناسب المنصرف الذي يأتي بعده، بعض النحاة قالوا يجوز صرفه بعضهم قال لا يجوز صرف ما لا ينصرف وبعضهم قال يجوز في الضرورة.

٥. قطع الأسماء الستة عن الإضافة:

ذكر الموصلي في شرحه ووافقه كل من ركن الدين وتقيي الدين وحمزة العلوي أنَّه إذا قطعت الأسماء الستة (أخ- أب- فم- هن- حم) عن الإضافة تحذف اللام ويكون إعرابها بالحركات هي حروف صحيحة كما في (يد ودم)، إلا (فوك) فقد أبدلوا الواو ميمًا.

فذكر الشراح إنَّ في كل من (فم، وحمُ) لغات عدة، فذكروا لغات (فم) واتفقوا في هذه اللغات وهي فتح الفاء وهي اللغة الفصيحة وكسرها وضمها، وذكر حمزة العلوي إذا كانت (فم) مفردة تفتح الفاء وتعرب بالحروف (هذا فو- رأيت فا)، وإذا كانت مضافة إلى ياء النفس يقال (فيَّ) والأصل(فُوهِيَ) حذفت وهي الهاء من أجل التخفيف، ويقال فيه (فَمِي) وهي لغة قليلة[٤].

---

[١] ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٢٧/٣.

[٢] نسب البيت إلى أمية بن أبي الصلت يصف عاقر الناقة، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣٩/١، وشرح التسهيل: ٢٣٤/٣.

[٣] ينظر: إرشاد السالك: ٤٣/٣-٤٤.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٢٨٢، والتحفة: ٤٣٨/١، والبسيط: ٦٩٣/١، والمباحث العربية: ٣٧٨/١، والأزهار الصافية: ١٦٦/٢.

- **لغات (حمٌ):**

ذكر الشراح لغات(حم) وهي[١]:

أ. إذا أضيفت إلى المتكلم تعرب بالحروف بالواو رفعًا، والألف نصبًا، والياء جرًا، وإذا لم تضف تعرب بالحركات.

ب. تحذف لامه وتعرب بالحركات حالة الأفراد والإضافة مثل (يد).

ت. أن يكون مهموزًا نحو: (هذا حماءك وحموء).

ث. يقول: (هذا حمو) بواو صحيحة لسكون ما قبلها.

ج. القصر مثل (حمًا) وزنه في هذه اللغة فَعَلَ.

ح. أن يكون من باب (رشاء) ولم يذكرها المصنف.

- **لغات(هنٌ):**

أضاف الشراح في (هنٌ) لغات ومنها:

أ. أن تعرب بالحروف إذا كانت مفردة مثل: (هنوك –هناك – هنيك).

ب.أن تكون مقصورًا.

ت. أن تحذف اللام وإجراء الإعراب على النون مثل يد مطلقًا نحو: (هذا هنُكَ).

ث. التسكين بعد الحذف.

ثم ذكر ابن القواس أنَّ لـ(أخ– أب) لغات ولم يذكرها المصنف (تعرب بالحروف مطلقًا، مقصورة مطلقًا، تحذف لامها وتعرب مع الإضافة في حالة الأفراد، تشديد الخاء[٢].

---

[١] ينظر: شرح الموصلي: ٢٨٢، والتحفة: ٤٤٠، والبسيط: ٦٩٤/١–٦٩٥، والمباحث العربية: ٣٧٧/١، والازهار الصافية: ١٦٤/٢.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٢٨٣، والتحفة: ٤٤١/١، والمباحث العربية: ٣٧٧/١، والأزهار الصافية: ١٦٥/٢–١٦٦.

وقد ذكر الشراح في (أخ- أب) وهي (أخي وأبي) أن اللام فيها محذوفه ولا ترد عند إضافتها إلى "ياء" النفس يقال: (أبيَّ وأخيَّ) بالتشديد وأصله (أبوي وأخوي) وهذه لغة شاذة لبعض العرب، اجتمعت الواو الياء والأول منها ساكن فتقلب الواو ياء وتدغم الياءان[١].

أما ركن الدين فذكر ((في(هنُ) لغة مشهورة غير هذه اللغة وهي تكون مثل (يدٍ) في حالة الافراد والإضافة نحو: (هذا هنُ وهُنك- ورأيتُ هنًا وهنَك)، وهذه اللغة موافقة لحالة الافراد ومخالفة لحالة الإضافة))[٢].

وأضاف ابن جني أنَّ الأسماء الستة تعرب بالحروف ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء مثلًا نقول في حالة الرفع هذا (أبوك وأخوك حموك وهنوك وفوك وذو مال)[٣].

وذكر ابن مالك في إعراب الأسماء الستة ما عدا (ذو) بالإضافة والإفراد تعرب بالحركات، وذكر هذا الرأي أكثر النحاة، ومنهم من جعل إعرابها بالحروف والحركات معا[٤].

وذكر ابن هشام أنَّ هذه الأسماء إذا أضيفت تعرب بالحروف وإذا قطعت عن الإضافة بالحركات نحو قوله تعالى: ﴿أَخٌ لَّهُۥ ﴿٧٧﴾﴾ [يوسف:٧٧]، و﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴿٧٨﴾﴾ [يوسف:٧٨][٥].

ثم ذكر ابن مالك أن هناك من زعم أنَّ الحركات التي قبل حروف المد منقولة منها وهو مذهب المازني واختاره الزجاج، ومنهم من جعلها منويًا في حروف المد، ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد نيابة عن الحركات، وهناك أراء كثيرة حول إعرابها ونكتفي بهذه الآراء وأقواها، وذهب إلى هذا الرأي أبو حيان الأندلسي[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٣٧٩/١، والأزهار الصافية: ١٦٠/٢.

[٢] البسيط: ١٩٥/١.

[٣] ينظر: اللمع في العربية: ١٨.

[٤] ينظر: شرح التسهيل: ٤٣/١، والتذييل والتكميل: ١٧٧/١.

[٥] ينظر: أوضح المسالك: ٦٤/١-٦٥.

[٦] ينظر: شرح التسهيل: ٤٣/١، والتذييل والتكميل: ١٧٧/١.

وافق ابن مالك في لغات (حمٌ وهنٌ) رأي الشُراح، فذكر قول النبي محمد (ﷺ): ((من تعَّزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تَكنوا))[١]، وذكر في (حمٌ) نحو: (هذا حموٌ وحموك) فهي تعرب بالحركات في حالة الإفراد والإضافة، وكذلك وافق الشارح في تشديد خاء (أخ) وباء (أبٌ) فقال هي لغة لقوم، فقال سُحيم عبد بني الحسحاس في تشديد نون (هن)[٢]:

أَلا ليتَ شِعرِي هَل أَبيتنَ ليلةً وهَنِّي جاذٌ بين لِهمز متى هند

وقال رجل من طيء في أخو:

ما المرءُ أَخْوَكَ إِن لم تُلفِه وَزَرًا عند الكريهه مِعوانا على النُّوبِ[٣]

وخلاصة الأمر أنَّ الأسماء الستة ما عدا (ذو) إذا قطعت عن الإضافة تعرب بالحروف؛ لأنَّها حروف صحيحة، وهناك آراء تقول تعرب بالحروف والحركات معًا في حالة الإفراد والإضافة، وذكر كل من الشراح والنحاة لغات لـ(اخ، وحم، وفم، وأب)، تم ذكرها فيما مرّ، إذن الأثر اللهجي في الأسماء الستة هي اللغات المذكورة من فتح فاء فم وضمها وكسرها، ولغات (حم، وهن، وأب، وأخ) التي تم ذكرها سابقًا.

---

[١] ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ١٥٨/٣٥، وغريب الحديث للقاسم بن سلام: ٣٠٠/١، والسنن الكبرى، أبو عبد الرحمن الخراساني: ١٣٦/٨، وتهذيب اللغة: ٥٩/١.

[٢] ينظر: شرح التسهيل: ٤٤/١-٤٥.

[٣] البيت في البحر المحيط ينسب لرجل من طيء دون تعيين، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٧/١، وهمع الهوامع: ١٤١/١.

ثانياً: **الأسماء المنصوبة**.

١. الحال:

أشار الرضي إلى أنَّ الأعداد المضافة إلى الضمائر مثل: (جاء الرجال ثلاثتهم أو أربعتهم أو خمستهم إلى العشرة) هذه الأسماء إذا أضيفت فهي عند أهل الحجاز منصوبة على الحال؛ لأنَّها وقعت موقع النكرة، أما بنو تميم فيتبعونها ما قبلها في الإعراب على أنَّها توكيدٌ له، ثم ذكر الرضي ربما العدد المركب عومل بالمعاملتين نحو: (جاءني الرجال خمسه عشرهم)، وسأبين آراء النحاة في هذه المسألة[١].

قال ابن منظور: ((إنَّ أهل الحجاز يقولون: آتوني ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة فينصبون على كل حال وكذلك الحال بالنسبة للمؤنث أتينني ثلاثَهنَّ وأربعةً وغيرهم يعربه بالحركات الثلاث))[٢]، ويرى ابن منظور أنَّه إذا: ((جاوزت العشرة لم يكن إلا النصب، تقول: أتوني أحد عشرهم، وتسعة عشرهم، وللنساء أتينني إحدى عشرتهن، وثماني عشرتهن))[٣].

فالأعداد المضافة هي منصوبة عند أهل الحجاز على الحال أما بنو تميم يتبعونها لما قبلها في الاعراب على أنَّها توكيد له، مثلًا: ((عند أهل الحجاز يقولون: مررت بهم ثلاثَتهم وأربعتَهم إلى العشرة، وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّه إذا نصب (ثلاثَتهم) فكأنه يقول: (مررت بهؤلاءِ فقط))[٤].

ويعامل بنو تميم الأعداد المضافة إلى ضمير (من ثلاثة إلى عشرة) معاملة التأكيد المعنوي في إعرابه ومن ذلك قول سيبويه: ((وأمّا بنو تميم فُيجْرونه على الاسم الأوّل: إنْ كان جرًّا فجرًّا، وإن كان نصبا فنصبًا، وإن كان رفعا فرفعا. وزعم الخليل أنّ الّذين يُجرونه فكأنّهم

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ٢/٢١.

[٢] لسان العرب: ٢/١٢١، وينظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه (أطروحة): ٨٨.

[٣] المصدران أنفسهما ٢/١٢١و٩٠.

[٤] الكتاب: ١/٣٧٣-٣٧٤، وينظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه (أطروحة): ٨٨.

يريدون أن يَعُمُّوا، كقولك: (مررتُ بهم كلَّهم)، أي لم أَدَعْ منهم أحدًا، وزعم الخليل (رحمه الله)، حيث مثّلَ نَصْبَ وحدَه وخمستَهم، أنّه كقولك: أَفردتهم إفرادًا. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام. ومثل خمستَهم قول الشماخ:

أَتَتنِي سُليمٌ قَضَّها بقَضِيضِها تُمسِّحُ حولِي بالبقيعِ سبالِها[١]

كأَنّه قال: انقضاضَهم، أي انقضاضًا. ومررتُ بهم قضهم بقضيضهم))[٢].

وأضاف المبرد: ((والمعنى مختلف لأنَّك إذا قلت: (مررت بالقوم خمستهم) فمعناه: بهؤلاء تخميسًا؛ كقولك: (مررت به وحده)؛ أي: لم أخلط معه أحدًا فكذلك قولك في الجماعة إنَّما هو خصصتهم وإذا قلت: (مررت بالقوم خمستهم) فهو على أنَّه قد علم أنهم خمسة، فإنما أجرى مجرى كل أراد: مررت بالقوم كلهم، أي: لم أبق من هؤلاء الخمسة أحدًا فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم؛ كما أنَّك إذا قلت: مررت بإخوتك كلهم جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضًا))[٣].

وقد أشار ابن مالك في باب الحال إلى أنَّ العدد من ثلاثة إلى عشرة يكون مضافًا إلى ضمير فهو عند اهل الحجاز منصوب، أما عند تميم فهو توكيد وكذلك العدد المركب وقضهم بقضيضهم[٤].

وأضاف أيضًا هذه الأعداد منصوبة عند أهل الحجاز على تقدير جميعًا، ومرفوعة عند التميمين توكيدًا على أن هذا تقدير جميعهم، وذكر الأخفش أنَّ هناك بعض العرب من يقول: جاءوا خمسة عشرهم وجئن خمسة عشرتهن، وحكى سيبويه[٥] النصب والرفع في جاءوا قضهم

---

[١] ديوانه: ٢٩٠.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣٧٤/١، اللهجات العربية في كتاب سيبويه (أطروحة): ٨٨.

[٣] المقتضب: ٢٣٩/٣، وينظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه (أطروحة): ٩١.

[٤] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٨، وينظر: شرح التسهيل: ٣٢٥/٢.

[٥] ينظر: الكتاب: ٣٧٤/١.

بقضيضهم ومعناه: جاءوا جميعًا[١].

وتابع أبو حيان النحاة السابقين في رأيهم بـ(مررت بهم ثلاثتهم)، ومذهب سيبويه فيه كمذهبه في (وحده) أنَّه اسم موضوع موضع ثلث، الذي هو مصدر ثلثت، وثلث موضوع موضع مثلث، وكذلك الحال في أربعتهم إلى العشرة[٢].

ونقل أبو حيان مذهب المبرد أنَّه يقدر لفظًا من لفظ الثلاثة فعلًا فتقول: (مررت بالقوم فثلثتهم) وقد حكى الكسائي القوم خمستهم بالرفع على الخبر وخمستهم بالنصب على الظرف، ولا يؤكد العرب الحجازيون إلا بكلهم وأجمعين لا بثلاثتهم إلى العشرة، وبنو تميم يجعلون ثلاثتهم إلى عشرتهن تابعًا لما قبله[٣].

أما ما ذكره أبو حيان في مركب العدد فهو جواز اللغتين فيه النصب وهي لغة الحجازيين والاتباع وهي لغة التميمين[٤].

٢. الاستثناء (أحكام المستثنى المنقطع):

نحن نعلم أنَّ الاستثناء(متصل، ومنقطع) فالمتصل هو ما اخرجه من متعدد لفظًا، أو تقديرًا بـ(إلا) وأخواتها، والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج[٥].

بين الرضي الاسترابادي في شرحه من أحكام الاستثناء أن يكون منصوبًا ولكن بشروط: وقوعه بعد (إلا) في كلام موجب ولا يقع بعد (إلا) صفة، وإذا وقع بعدها صفة فهو ليس بمستثنى أو يكون الكلام منقطعًا في الأكثر، ويقتصر بحثنا هنا على أحكام المستثنى المنقطع

---

[١] ينظر شرح التسهيل: ٣٢٧/٢.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٦٨/٣.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦٨/٣.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦٩/٣.

[٥] ينظر: شرح الرضي: ٧٥/٢.

نحو: (ما في الدار أحد إلا حمارًا) فأهل الحجاز ينصبون المستثنى مطلقًا لتعذر البدل؛ لأنَّ بدل الغلط غير موجود في كلام العرب.

وعند تميم المنقطع قسمان: أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد يصح حذفه نحو: (ما جاءني القوم إلا حمارًا، وما جاءني زيد إلا عمرًا)، وبنو تميم يجوزون البدل، وذكروا أنَّ الاسم الذي يجوز حذفة أما أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازًا أو لا يكون نحو: (ما في الدار أحد إلا حمارًا)[١]، والآخر لا يصح دخول المستثنى فيه مجازًا نحو: (ما جاءني زيد إلا عمرو)، ((والقسم الثاني: لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فبنو تميم يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى:﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴿٤٣﴾﴾[هود:٤٣]، قال بعضهم لا عاصم فالاستثناء هنا متصل))[٢].

وقد أضاف ركن الدين أنَّ المستثنى المنقطع يكون واجب النصب عند الأكثرين فقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴿٤٣﴾﴾[هود:٤٣]، فقال هنا من رحم مستثنى من لا عاصم وهو ليس من جنسه؛ لأنَّ من رحم هنا معصوم وليس عاصم، أما عند بني تميم فقد جوّزوا البدل لهذا قال (منقطعا في الأكثر) كقول الشاعر[٣]:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيُر وإلا العيسُ

فاليعافير والعيس بدلان من انيسُ[٤].

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ٨٥/٢، والمباحث العربية: ٣١٤/١.

[٢] شرح الرضي: ٨٦/٢.

[٣] نسب هذا الشاهد لـ(جران العود) وهو أحد بني كُلفة بضم الكاف وفتحها، وهو شاعر جاهلي ادرك الاسلام ولقب بهذا اللقب لبيت قاله وهو: **(خذا حذرًا يا جارتي فأنني رأيت جران العود قد كاد يصلح)**، ينظر: هامش رقم (٣) أوضح المسالك، ابن هشام: ٢٢٩/٢.

[٤] ينظر: البسيط: ٥٧٦/١.

وقد أضاف أيضًا أنَّ بني تميم يقولون في الرفع على البدل نحو (ما بالدار أحد إلا فرسٌ) أرادو به ما بالدار شيءٌ إلا فرسٌ، فيجوز إبدال فرس من شيء، وقال سيبويه[١] من الاستثناء المنقطع ما لا يجوز فيه البدل على لغة بني تميم لامتناع حذف المستثنى منه فيه نحو (ما ضرَّ إلا ما نفعَ)[٢].

أشار سيبويه في باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن) من ذلك ((قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴿٤٣﴾﴾[هود:٤٣]، أي ولكن من رحم فجعل الاستثناء متصل، وذكر أنَّ هذا الضرب في القرآن كثيرًا وكذلك في الشعر نحو قول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ إن سيوفهم بهن فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ))[٣]

وتابعه في هذا الرأي أيضًا المبرد[٤]، وذكر المبرد في نحو ((قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴿٤٣﴾﴾[هود:٤٣]، فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم فهذا خاصة لا يكون فيه إِلَّا النصب، وأما الأول فقد يجوز فِيهِ الرفع وهو قول بني تميم وتفسير رفعه على وجهين أحدهما أَنَّك إذا قلت (ما جاءَني رجل إِلَّا حمَار) فكأنك قلت (مَا جَاءَنِي إِلَّا حمَار) وذكرت رجلا وما أشبهه توكيدًا فكأَنَّهُ في التقدير: (ما جاءني شيء رجل ولا غيره إِلَّا حمَار). والوجه الآخر أَن تجعل الحمار يقوم مقَام من جاءني من الرجال على التمثِيل يجوز فيه الرفع وهو قول بني تميم وفسر رفعه على وجهين أحدهما: إنك إذا قلت ما جاء أنَّ بني تميم تقرأ الآية قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[الليل:٢٠]، ويقرءون قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ

---

[١] ينظر: الكتاب: ٣٢٦/٢.

[٢] ينظر: البسيط: ٥٧٧/١.

[٣] الكتاب: ٣٢٥/٢-٣٢٦، وينظر: الإيضاح: ٢١٢، واللهجات العربية في كتاب سيبويه (أطروحة): ١٠٤.

[٤] ينظر: المقتضب: ٤١٢/٤.

عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴿١٥٧﴾﴾ [النساء:١٥٧][١]، يجعلون إتباع الظن علمهم فالوجه الصحيح هو النصب لكنهم جهزوا الرفع في لغتهم))[٢].

وقال السيرافي: ((وأما قولهم: (ما فيها أحد إلا حمارًا) ... فنصب أهل الحجاز ما بعد (إلا)؛ لأنَّه ليس من نوع الأول. لأن (أحدا) وضع لما يعقل... وأما بنو تميم فرفعوه ونحوه على تأويلين ذكرهما سيبويه.

أحدهما: أنَّك إذا قلت (ما في الدار أحد إلا حمار) فإنك أردت: ما في الدار إلا حمار. وقولك: ما في الدار إلا حمار. قد نفيت به الناس وغيرهم في المعنى. فدخل في النفي ما يعقل وما لا يعقل ثم ذكرت (أحدا) توكيدًا لأنَّ يعلم أنّه ليس بها آدمي.

والوجه الآخر: أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز كأنَّ (الحمار) هو من إحدى ذلك الموضع.... وقال المازني إنَّ فيه وجهًا ثالثًا هو أنَّه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل (حمار) من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره))[٣].

والدليل على قول ركن الدين في الاستثناء المنقطع لا يكون إلا منصوبًا قول الرماني: ((إذا كان الثاني غير الأول مما لا يصلح أن يشبه، أن يكون منقطعًا نصبًا أبدًا، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴿٤٣﴾﴾ [هود:٤٣]، فبين أن هذا استثناء منقطع لأنَّ المعصوم غير العاصم))[٤].

---

[١] ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٦٠٩/٢.

[٢] المقتضب: ٤١٣/٤، وينظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه (أطروحة): ١٠٥.

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٧/٣-٦٨، وينظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه (أطروحة): ١٠٧.

[٤] شرح كتاب سيبويه: ٤٨٣-٤٨٤.

أما أبو حيان الأندلسي فقد وافق السيرافي في رأيه في استثناء المنقطع فبنو تميم يجوزون الاتباع فيه كالمتصل والنصب عندهم أفصح من البدل والحجازيون يوجبون النصب[١].

وأضاف ابن هشام ((إن كان الاستثناء منقطعًا فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقًا، وأن أمكن تسليط فالحجازيون يجيبون النصب وعليه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧]، وتميم ترجحه وتجيز الأتباع))[٢].

وقال الشافعي في حاشيته: (("ما قام أحد إلا حمارًا" هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليه قراءة السبعة قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧]، وعن تميم فيه إبدال وقع" كالمتصل فيجيزون: "ما قام أحد إلا حمار"، و"ما مررت بأحد إلا حمار"))[٣].

قال ابو حيان: ((والنصب عندهم أفصح من البدل))[٤]، وقال ابن هشام: ((التميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب قال الشاعِر:

وبلدة لَيــسَ بــهَا أنيــس إِلَّا اليعافير وَإِلَّا العيس))[٥].

وقال المرادي: ((قال بعضهم: والنصب عندهم أرجح))[٦]، وقال ابن يعيش في اعراب المستثنى المنقطع ((ففيه مذهبان: مذهبُ أهل الحِجاز، وهي اللغة الفُصْحَى، وذلك نصبُ المستثنى على كل حال لِما ذكرناه من الاعتلال، ومذهبُ بني تميم، وهو أن يُجيزوا فيه البدلَ والنصبَ، فالنصبُ على أصل الباب))[٧].

---

[١] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥١١/٣.

[٢] أوضح المسالك: ٢٢٩/٢.

[٣] حاشية الصبان: ٢١٦/٢، وينظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه (أطروحة): ١٠٥.

[٤] ارتشاف الضرب: ١٥١١/٣.

[٥] شرح شذور الذهب: ٣٤٤.

[٦] الجنى الداني: ٥١٥.

[٧] شرح المفصل: ٥٤/٢.

وقال ابن هشام: ((إن كان مُنقطعًا فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللغة العليا))[١].

وتبين لنا أنَّ المستثنى المنقطع يكون واجب النصب عند أكثر العرب وجواز رفعه على البدلية وهي لغة بني تميم، وذهب أكثر النحاة إلى نصبه مطلقًا واختار لغة أهل الحجاز؛ لأنَّها اللغة العليا، وبعضهم قال يجوز رفعه على البدلية وهي لغة أهل تميم إذا كان قبله اسم يصح فيجوز فيه البدل أما إذا لم يكن قبله اسم يصحح حذفة فبنو تميم يختارون النصب.

٣. **المفعول فيه** (**الظروف غير المتصرفة بين الرفع والنصب**):

أشار الرضي إلى أنَّ ظروف الزمان كلها أي مبهمها وموقتها يقبل النصب بتقدير (في) وكذلك ظروف المكان إن كان مبهمًا منتصبًا على الظرفية.

وأضاف هناك ظروف متصرفه وغير متصرفه، ويقتصر بحثنا على الظروف المعربة غير المتصرفة مثل: (بُعيدات بين– وذات مرة– وذات يوم– وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح ذاغبوق) هذه الأربعة بغير تاء وقد سمع بغير هذه الأوقات ولا يقاس عليه (ذات شهر، وذات سنة) كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها[٢] قال الشاعر[٣]:

عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لأمرٍ ما يُسوَّدُ من يسودُ

وذكر المبرد في باب الأخبار ما يستعمل من هذه الظروف أسماء وما لا يكون إلا ظرفًا لقلة تصرفه فقال: ((أما الظروف غير المتصرفة نحو: (عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وسحر وبكرة وعشية وعتمة وصباح ومساء) فهذه ظروف لا يجوز الأخبار عن شيء منها

---

[١] شرح شذور الذهب: ٣٤٤.

[٢] ينظر: شرح الرضي: ٤٩٥/١، وشرح التسهيل: ٢٠٣/٢.

[٣] نسب الشاهد إلى انس بن مرك الخثعمي، ينظر: مجاز القرآن: ٢٠١/٢، والشاهد بلا نسبة في المقتضب: ٣٤٥/٤، ونسب إلى أنس بن مدرك في التذييل: ٢٧٤/٧، والمفصل: ١٢٤.

لأنَّك إذا جعلت شيئًا منها خبرًا للمبتدأ وأردت أن ترفعه والرفع فيها محال؛ لأنَّها لا تكون أسماء غير ظروف لأنَّك لا تقول: (ذات مرة خير من مرتين) لفساد ذلك في المعنى))[١].

وأوضح المبرد في باب الإخبار عن الظروف بقوله: ((اعلم أنَّ كل ظرف متمكن فالإخبار عنه جائز نحو: (زيد خلفك) فرفع الاسم؛ لأنَّه خرج عن الظرفية، ويكون ظرفًا إذا تضمن شيئًا نحو: (زيد خلفك)؛ لأنَّ المعنى زيد مستقر في هذا الموضع والخلف مفعول فيه، أما إذا قلنا: (خلفك واسع) لم يكن ضرارًا ورفعت لأنَّك تخبر عنه))[٢].

وأضاف المبرد أيضًا قول الشاعر[٣]:

عرفت على إقامة ذي صباح لِشيءٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يسودُ

فهذه ظروف غير متصرفة فإنما اضطر فاجراه أسما ولو جاز مثله في الضرورة لجاز سير به ذو صباح[٤].

وقال ابن السراج: ((واعلم: أنَّ أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسمًا ويكون ظرفًا ومنها ما لا يكون إلا ظرفًا، فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسمًا وظرفًا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفًا وذلك ما لم تستعمله العرب مجرورًا ولا مرفوعًا. وهذا إنما يؤخذ سماعًا عنهم فمن ذلك: (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به: سحر يومك لا يكون إلا ظرفًا وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر وبالألف واللام أو نكرة .... ومثله (ضحى) إذا عنيت: ضحى يومك وصباحًا و(عشية وعشاء) إذا أردت: عشاء يومك فإنه لم يستعمل إلا ظرفًا وكذلك: ذات مرة، وبعيدات بينَ وبكرًا وضحوة إذا عنيت ضحوة يومك وعتمة إذا أردت: عتمة ليلتك وذات يوم وذات مرة وليل ونهار إذا أردت: ليل ليلتك ونهار نهارك وذو

---

[١] المقتضب: ٣٥٣/٤.

[٢] المصدر نفسه: ١٠٢/٣.

[٣] مخرج مسبقًا.

[٤] ينظر: المقتضب: ٣٤٥/٤.

صباح ظرف. قال سيبويه: أخبرنا بذلك يونس إلا أنَّه قد جاء في لغة لخثعم: ذات ليلة وذات مرة، أي: جاءتا مرفوعتين فيجوز على هذا أن تنصب نصب المفعول على السعة))[١].

وأضاف ابن الخباز أنَّ أسماء الزمان والمكان أربعة أقسام:

أ. ما كان متصرفًا منصرفًا نحو: يوم وليلة ومضى يوم ويوم الجمعة مبارك، تجعله فاعلًا مبتدأ.

ب. ما لم يكن متصرفًا ولا منصرفًا، نحو: (سحر) جئت اليوم سحر.

ت. ما تصرف ولم ينصرف، نحو: (جئت اليوم غدوة).

ث. ما انصرف ولم يتصرف، نحو: (خرجت ضحى وضحيًا).

وذهب إلى هذا الرأي ابن مالك وأضاف أيضًا أنَّه إن جاز أن يخبر عنه أو يجر بغير (من) فهو من انصرف وإلا غير متصرف[٢].

وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله: ((لو قيل على لغة خثعم (سرى عليها ذاتُ ليلة) بالرفع فهذا يجوز، ولا يقال هذا على لغة غيرهم من العرب (وسري عليها ذات ليلة) بالنصب))[٣].

أما ابن الناظم فقد ذكر: ((إنَّ الظروف على ضربين: متصرف وغير متصرف، فالمتصرف ما فارقته الظرفية ويستعمل مخبرًا عنه، وغير متصرف ما لازم الظرفية))[٤].

واتفق أبو حيان في الرأي مع النحاس في ظرف الزمان وتقسيمه إلى متصرف وغير متصرف[٥]، ثم ذكر أبو حيان: ((أنَّ الكوفيين أجازوا تصرف ما عُين من صحوة وعتمه وليل

---

[١] الأصول في النحو: ١٩٢/١، وينظر: الكتاب: ٢٢٦/١، والإيضاح العضدي: ١٧٨، والمفصل: ٨١.

[٢] ينظر: توجيه اللمع: ١٩٠، وشرح التسهيل: ٢٠٠/٢-٢٠٢، وشرح ابن الناظم: ٢٠٣.

[٣] شرح التسهيل: ٢٠٤/٢.

[٤] شرح ابن الناظم: ٢٠٢.

[٥] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٩٢/٣، وأوضح المسالك ٢١٠/٢.

ونهار فنقول: (سير عليه ضحوة وعتمه وسير عليه ليل ونهار) وعن الأخفش (صحوة، عتمة) إذا أريد بهما وقت بعينه بالرفع والنصب، حتى أسمع العرب تركت فيهما الرفع فتقول: (سير عليه صحوة وضحوا وعتمة وعتمة)، ونقل سيبويه[١] النصب وقال: لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا))[٢].

وأضاف ابن هشام: ((أنَّ أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء المبهم كـ(حين، ومدة)، والمختص كـ(يوم الخميس)، ومعدودها كـ(يومين وأسبوعين))[٣].

توصلنا من خلال آراء النحاة إلى أنَّ ظرف الزمان متصرف وغير متصرف، فالمتصرف يخرج عن الظرفية ويجوز الأخبار عنه أما غير المتصرف فيلزم الظرفية، فالظروف التي ذكرناها كلها تلزم الظرفية على غير لغة خثعم ولغة خثعم منصرفة ومرفوعة عندهم ولكن سيبويه جزم على نصب هذه الظروف وقال لم يستعملوها إلا ظرفًا، فاجزم أكثر النحاة على نصب هذه الظروف وهي تلزم الظرفية.

٤. المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

أشار الموصلي في شرحه إلى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فذكر أنَّه جاء في التنزيل: ﴿يَٰعِبَادِيَ ﴿٥٦﴾﴾[العنكبوت:٥٦]، وفيه لغات منها[٤]:

أ. ثبوت الياء مفتوحة: يا غلاميَ.

ب. ثبوت الياء ساكنة: يا غلامي، بشرط أن لا يكون قبلها ساكن.

ت. حذف الياء لدلالة الكسرة عليها: يا غلامِ.

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٢١/١.

[٢] ارتشاف الضرب: ١٣٩٥/٣.

[٣] أوضح المسالك: ٢٠٩/٢.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ١٩٦-١٩٧، والتحفة: ٢٤٠/١-٢٤١، والبسيط: ٤٣٥/١-٤٣٦، والأزهار الصافية: ٣٣٧/١-٣٣٨.

ث. قلب الياء ألفا نحو: يا غلاما، وإبدال الكسرة فتحة نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴿٨٤﴾﴾[يوسف:٨٤].

ج. حذف الياء وضم الميم: يا غلامُ، ويجوز الإضافة.

ح. حذف الياء وفتح الميم: يا غلامَ، وهي شاذة، ذهب إلى هذا الرأي كل من الاسترابادي وتقي الدين وحمزة العلوي.

وذكر ابن القواس ووافقه في الرأي كل من تقي الدين، والاسترابادي، وحمزة العلوي في قوله: (يا ابتِ- يا امتِ) بالكسر والفتح، وقد أضاف أيضًا أنَّ التاء عوضٌ عن ياء المتكلم عند البصري وعند الكوفي للتأنيث ويجوز (يا ابتا- يا امتا) الألف بدل الياء، وفي لغة أخرى لن يذكرها المصنف وذكرها الاسترابادي وهي (يا ابتُ- يا امتُ) بالضم وهي قراءة عبله[١].

وأضاف أيضًا ووافقه في الرأي الاسترابادي وتقي الدين وحمزة العلوي أنَّه إذا لم يكن المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم، بل مضافًا إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم وكان المتوسط (يا ابن أم- يا ابن عم) يجوز فيه ما جاز في (غلامي) جميع لغاته، أما إذا لم يكن المتوسط ما سبق فلا يحذف الياء مطلقا[٢]، نحو قول الشاعر[٣]:

يا بنتَ عَمَّا لا تلومِي واهجعي لا يخرق العذل حجاب مسمعي

وأشار المبرد إلى المنادى المضاف بقوله إذا أضيف المنادى إلى يا المتكلم نحو: (يا غلامي) ففيها لغات كما ذكرت سابقًا في أقوال الشراح، وقد ذهب إلى هذا الرأي كل من ابن جني والزمخشري[٤].

---

[١] لم أجد بين القراء ابن أبي عبلة ينظر: السبعة في القراءات: ٣٤٤، والحجة في القراءات السبع: ١٩١/١.

[٢] ينظر: شرح كافيه ابن الحاجب للموصلي: ١٩٧، والتحفة: ٢٤٢/١-٢٤٤، والبسيط: ٤٣٦/١-٤٣٨، والأزهار ٣٤٠/١-٣٤١.

[٣] الشاهد منسوب لأبي النجم، ينظر: ديوانه: ٦.

[٤] ينظر: المقتضب: ٢٤٥/٤، واللمع في العربية: ١١٢، والمفصل في صنعة الاعراب: ٦٧.

وذكر ابن السراج: ((إذا أضفت المنادى إلى نفسك فحكم كل اسم تضيفه إلى نفسك أن تحذف إعرابه وتكسر حرف الإعراب وتأتي بالياء نحو: (يا غلامي)، ولكن لو قلنا (يا غلام اقبل) لا اثبت يا الإضافة كما ثبت في المفرد، إثباته الياء في ما زعم يونس لغة، قوله تعالى: "يا عبادي فاتقون" - ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾﴾ [الزمر:١٦]- وبعدها ذكر اللغات المذكورة في (غلام) كما ذكرت مسبقًا))[١].

وقد أضاف ابن الوراق أنَّ (يا ابن أم – يا ابن عم) بالكسر والفتح ومن فتحها بنيت لتضمنها لحرف الجر ومن كسرها جعل الاسمين اسمًا واحدًا[٢].

وقال الزمخشري إنَّ التاء في (يا أمة– يا أبة) تأنيث عوض عن الياء المحذوفة وقالوا أصله (يا ابن أمي– يا ابن عمي) بإثبات الياء وحذفها جاز فيه من للغات ما جاز في (غلامي) نحو قول أبي النجم[٣]:

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ألم يكن يبيض لو لم يصلع[٤]

وقد وافق ابن الأثير في ذلك رأي النحاة في المنادى المضاف إلى يا المتكلم يجوز فيه اللغات المذكورة مسبقًا وأفصح اللغات هي حذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليه وإثبات الياء ساكنة وفتح الياء وكسرة الميم تقلب إلى فتحة فتقلب الياء إلى الف، وحذف الألف المنقلبة عن الياء وفتح الميم نحو: (يا غلامَ)[٥]، وعليه قراءة عاصم: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾بالفتح[٦].

---

[١] الأصول في النحو: ٣٤٠/١.

[٢] ينظر: علل النحو: ٣٤٩.

[٣] ينظر: ديوانه: ٦.

[٤] ينظر: المفصل: ٦٧، وتوجيه اللمع: ٣٢٨.

[٥] ينظر: البديع: ٣٩٨/١.

[٦] ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٤، والحجه للقراء السبعة: ٣٣٣/٤، وحجة القراءات: ٣٤٠.

ذكر ابن الأثير أيضًا إذا أضفت إلى اسم مضاف إلى يا المتكلم الأولى إثبات الياء نحو: (يا ابن أمي) وبعضهم يقول: (يا ابن أما)، وبعضهم قرأ (يا ابن امَ) بالفتح فسيبويه جعلها كالاسم الواحد، المازني قال فيه الفتح وقلب الياء ألفًا وحذف الألف استخفافًا نحو قول الشاعر:

يا بنت عمـا لا تلومي واهجعي .....

وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن يعيش أيضًا[١]، ووافق ابن السراج في أضافة المنادى إلى ياء النفس، ولكن قال يكتفي بالكسرة نحو: (يا قومِ)، والسبب في عدم اثبات الياء هو أنَّ الاسم مضاف إلى الياء، والياء لا معنى لها وذكر فيها اللغات المذكورة مسبقًا، وذكر أنَّ في لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفًا فيقولون في (بقيَ- بقا)[٢].

وأضاف أيضًا أنَّ التاء في (يا أبتِ- يا أمتِ) هي تاء التأنيث والذي يدل على تأنيثها نقول في الوقف: (يا أبه – يا أمه) فبدل التاء هاء في الوقف وهي عوضٌ عن ياء الإضافة أصلها هي (يا أبي، و يا أمي) حذفت لأنَّ قبلها كسرة، ثم جاءت التاء عوضًا عن الياء؛ لأنَّهما لا تجتمعان فلا نقول: (يا أبتي، و يا أمتي) لئلا يجمع بين المعوض والمعوض منه[٣].

وذكر ابن يعيش أيضًا أنَّه إذا أضفنا اسمًا مضافًا إلى ياء المتكلم مثلًا (يا غلام غلامي) في القياس إثبات الياء ولا تحذف؛ لأنَّ النداء لم يقع على المنادى وكذلك لو قلنا: (يا غلامَ أخي) النداء ليس للأخ، ذهب إلى هذا الرأي كل من ابن مالك في شرحه وبدر الدين ابن مالك[٤].

---

[١] ينظر: البديع: ٣٩٨/١-٤٠٠، وتوجيه اللمع: ٣٢٨، وشرح المفصل: ٣٥٥/١.

[٢] ينظر: شرح المفصل: ٣٤٩/١-٣٥٠.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٣٥١/١.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٥/١، وشرح التسهيل: ٤٠٥/٣-٤٠٦، وشرح ابن الناظم: ٤١٢-٤١٣.

أما ابن هشام فقد وافق النحاة في المنادى المضاف إلى الياء في لغات (غلامي)[١]، وكذلك ابن قيم الجوزية وافق النحاة وذهب في لغات المنادى أيضًا في إثبات يا المتكلم إذا كان مضافًا إلى مضاف إلى يا المتكلم نحو: (يا ابن أخي)، أما إذا كان مضافًا إلى (الأم، والعم) جاز فيه ما جاز في (غلامي)، ووافق النحاة في لغات (يا أبتِ، ويا أمتِ) بالكسر والفتح، وذهب إلى هذا الرأي ابن عقيل في شرحه[٢].

يتبين لنا من خلال الآراء التي قيلت في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم مثل (غلامي) فيها لغات يجوز فيها حذف الياء وأثباتها كما مبين أعلاه إذا لم يكن مضافًا إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم، واتفق النحاة على هذه المسألة كما بينتُ مسبقًا، وكذلك اتفق النحاة مع كلام الشراح في المنادى (يا أبت، و يا أمت) وفيها لغتان الكسر والفتح، أما إذا كان المنادى مضاف إلى اسم مضافًا إلى ياء المتكلم وكان يتوسطه (يا ابن ام، و يا ابن عم) فيجوز فيه ما جاز في (غلامي) إذا لم تكن كذلك فلا تحذف الياء، ابن الوراق قال يجوز فيها الفتح والكسر (يا ابن أمِ، و يا ابن أمَ) واتفق في هذه المسألة الزمخشري وابن يعيش.

٥. المنادى المرخم:

ذكر الاسترابادي شرطين للاسم المرخم وهو العدمي أن لا يكون مضافًا ولا مستغاثًا ولا جملة ولا مندوبًا، والوجودي أن يكون علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف وأن يكون مع تاء التأنيث[٣].

الذي يخص بحثنا هو لغات الترخيم وهو حذف آخر الكلمة وحسب الشروط الموجودة في الاسم المرخم، فالمحذوف في حكم الثابت نحو لو قلنا: (يا حارُ) معناه يا حارث، أراد القائل به (حارث) لفظًا ومعنى، أما لفظا فالقارئ يريد لفظ الحارث، وأما معنى يريد الشخص المسمى بهذا الاسم، وقد يجعل المحذوف نسيًا منسيًا وهذه اللغة قليلة ويسمى لغة من لا ينتظر الحرف

---

[١] ينظر: أوضح المسالك: ٤/٢٩-٣٢.

[٢] ينظر: إرشاد السالك: ١/٦٨١-٦٨٤، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٧٤-٢٧٦.

[٣] ينظر: البسيط: ١/ ٤٣٩-٤٤٤.

المحذوف واللغة الأولى هو لغة من ينتظر الحرف مثلًا نقول: (يا حارُ) بالضم على لغة من لا ينتظر الحرف فصار اسمًا برأسه، ونقول في ثمود: (يا ثمي) حذف الدال وقلب الواو ياء؛ لأنَّه لا يوجد في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة، وكذلك نحو (كروان) في ترخيمه يصبح (يا كرا) عندما حذف الألف والنون صار الواو متطرفًا فتحرك وقبلها فتحة ثبت في لغتهم كلما كان كذلك قلبت الواو ألفًا فصارت (يا كرا)، وفي ترخيم (سنورٍ- برذُونٍ) اسم رجل على لغة من ينتظر الحرف نقول: (يا سنو- يا برذو) وعلى لغة من لا ينتظر الحرف نقول: (يا سنا يا برذا)[١].

وقد أضاف الخليل أنَّ الاسم المفرد المرخم على لغة واحدة، فنقول (يا حارِ) رخم التاء وترك الراء مكسورة على اصلها ويرخم (ثمود) (يا ثمو) ذهب إلى هذا الرأي أبو علي الفارسي[٢].

وسُمعَ عن العرب أنَّ للمنادى المرخم لغتين:

إحداهما: لغة من ينتظر الحرف نحو: (يا فاطمَ – يا هرقَ).

وثانيهما: لغة من لا ينتظر الحرف كأن الاسم المرخم لم يحذف منه شيء نحو: (يا فاطمُ، ويا جعفُ) يعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم وهذه اللغة لبعض العرب.

قال سيبويه: ((اعلم أنَّ الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، فتحًا أو كسرًا أو ضمًا أو وقفًا؛ لأنَّك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسمًا ثابتًا في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفًا في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله؛ لأنَّه ليس عندهم حرفَ الإعراب. وذلك قولك يا حارث: يا حار، وفي

---

[١] ينظر: البسيط: ١/٤٥٠-٤٥٢، والتحفة: ١/٢٥٣-٢٥٤، والمباحث العربية: ١/٢١٦-٢١٧، والأزهار الصافية: ١/٣٤٩-٣٥١.

[٢] ينظر: الجمل في النحو: ١٣٦، والإيضاح العضدي: ٢٤٨، واللهجات العربية في كتاب سيبويه: ١٩٨.

سلَمة: يا سَلَم، وفي بُرثُن: يا بُرثُ، وفي هرقل: يا هِرَقْ))[١].

وذكر سيبويه أنَّ بعض العرب إذا رخموا (طلحة، وعنترة) قالوا: يا طَلَحُ، ويا عنترُ [٢]، وذهب إلى هذا الرأي كل من ابن جني وابن الأثير[٣].

وعلل ابن الوراق ترجيح لغة الجمهور في قوله: ((إنَّما صار في الترخيم المختار أن يحذف آخره ويبقى ما قبله على حركته وسكونه؛ لأنَّ الاسم في الحقيقة موضع الحروف، وإنما يحذف هذا الموضع فقط، فوجب أن يبقى ما قبله على أصله، ليدل ذلك على المحذوف))[٤].

وأضاف الرماني أنَّ في الحرف الذي قبل المحذوف يجوز فيه وجهان الأكثر أهمية الأجود تركه على حاله لأنَّه يدل على المحذوف، ويجوز فيه لغتان: لغة من ينتظر الحرف ولغة من لا ينتظر الحرف فمثلًا (حارث) بعد الترخيم يجوز فيه الضم والكسر على اللغتين[٥].

ورأى الزمخشري في المنادى المرخم مشابهة لرأي النحاة هو أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير، أو أن يجعل الباقي اسمًا برأسه في أن يعامل معاملة الأسماء مثل: (يا حارَ، يا هرقَ، يا ثمو) على من ينتظر الحرف وما لا ينتظر، وذهب إلى هذا الرأي ابن الخباز[٦].

أما ابن يعيش فذكر في الاسم المنادى المرخم الأكثر أن ينوي ثبوت المحذوف، وأن لا ينوي المحذوف وصار الاسم كأنه اسم تام نحو (يا حارِ- يا حارُ) فبين اللغتين، لغة من ينتظر الحرف، ولغة من لا ينتظر الحرف، وذهب إلى هذا الرأي كل من ابن هشام وابن القيم وبدر

---

[١] الكتاب: ٢٤١/٢، وينظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه: ١٩٨.

[٢] ينظر: الكتاب: ٢٤٨/٢.

[٣] ينظر: اللمع في العربية: ١١٤، والبديع: ٤٢٢/١.

[٤] علل النحو: ٣٥٠، وينظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه: ٢٠١.

[٥] ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢٤٨.

[٦] ينظر: المفصل: ٧١، وتوجيه اللمع: ٣٣١-٣٣٢.

الدين ابن مالك وابن عقيل[١].

تبين لنا في المنادى المرخم لغتين هذا ما ذكره الشراح واتفقوا عليه وهي : لغة من ينتظر الحرف، ولغة من لا ينتظر الحرف، وهو حذف اخر الكلمة فعندهم المحذوف يكون في حكم الثابت حينا ويجعلون المحذوف في حكم المنسي حينا اخر , ومن النحاة الذين ذكروا أن للاسم المرخم لغة واحدة هو الخليل، وهو ترك الحرف على الحركة قبل الحذف أما سيبويه فقال الحرف الذي يلي المحذوف ثابت على حركته سواء كان ضمًا أو فتحًا أو كسرًا أو وقفًا، وزعم بقوله هذا لا يريد أن نجعل ما بقي من الاسم اسمًا برأسه، أو ثابتًا في النداء وغير النداء فذكر حذف حرف الإعراب للتخفيف، وذهب إلى هذا الرأي النحاس وغيره من النحاة واتفقوا على اللغتين.

٦. **مميز كم الاستفهامية والخبرية**:

تحدث ابن القواس عن (كم) الاستفهامية أنَّه يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف والجار والمجرور نحو: (كم لك غلامًا، وكم عندك جارية)، ويجوز حذف المميز عند وجود قرينة تدل عليه نحو: (كم مالك، وكم ضربت)، أما إذا كانت (كم) خبرية وفصل بينها وبين مميزها فالأصح نصب المميز؛ لأنَّ المميز منصوب مع عدم الفصل في لغة بني تميم فالأرجح نصبه مع الفصل لضعف عملها في المضاف عند وجود الفاصل نحو قول الشاعر[٢]:

تَؤمٌ سنانـــــًا وكـــم دُونـَهُ من الارضِ مُحدودِبًا غَارُهَا

إذ فصل بين (كم) ومميزها المنصوب بفاصل وهو الظرف والجار والمجرور[٣].

---

[١] ينظر: شرح المفصل: ٣٥٥/١، وأوضح المسالك: ٥٩/٤-٦٠، وإرشاد السالك: ٧٠٤/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٩٣/٣.

[٢] البيت ينسب لزهير بن أبي سلمى، ينظر: الجمل في النحو: ١٢٤، والكتاب: ١٦٥/٢، ونسب إلى زهير والأعشى في إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٥٧/١.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٣٨٩-٣٠٩.

ولم يذكر أحد من الشراح (كم الخبرية والاستفهامية) سوى ابن القواس والاسترابادي، لكن الاسترابادي لم يذكر فيها لغة معينة فقال: مميز (كم) الاستفهامية مفرد منصوب ويجب نصبه ويجوز الفصل بين (كم) والمميز، ومميز (كم) الخبرية مفرد مجرور، ويكون جمعًا أيضًا لكن الأحسن أن يكون مميز (كم) الخبرية مفردًا وتدخل (من) عليهما نحو: (كم من رجلٍ ضربتَ؟)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[الأعراف:٤]، وقبح الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها إلا بالظرف والجار والمجرور فالنصب يكون في مميزها عند سيبويه والجر في الشعر[١] نحو قول الشاعر:

كمْ في بني سعدِ بن بكرٍ سيدٍ ضخمِ الدَّسيعةِ[٢]ماجدٍ نفَّاعِ[٣]

ذكر الخليل يكون النصب بكم الاستفهامية نحو قولهم: (كم رجلًا عندك)، وكذلك إذا فصل فهو منصوب نحو: (كم عندك رجلًا)، ونحو قول القطامي[٤]:

كم نالني منهمُ فضلٌ على عدمٍ إذ لا ازال من الأقتار اجتملُ

وعقد سيبويه في كتابه بابًا لـ(كم) قال فيه: ((اعلم أن لـ(كَم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبّ. وهي تكون في الموضعين اسمًا فاعلًا ومفعولًا وظرفًا، ويُبنى عليها، إلا أنَّها لا تصرّف تصرّف يوم وليل،... أما كم في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته، ولا محمولًا على ما حُمل عليه))[٥].

---

[١] ينظر: البسيط: ١٦١/٢-١٦٤.

[٢] الدسيعة: العطية.

[٣] البيت ينسب للفرزدق ولم اقف عليه في ديوانه، والبيت بلا نسبة في المفصل: ٢٢٦، والإنصاف: ٢٤٨، وخزانة الأدب: ٦٢/٣.

[٤] ينظر: الجمل في النحو: ١٢٤-١٢٥.

[٥] الكتاب: ١٥٦/٢-١٥٧، وينظر: الأصول في النحو: ٣١٥/١.

ثم قال بعد ذلك: ((اعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أُسقط التنوين، وذلك الاسم نحو: مائتي درهم، فانجر الدرهم؛ لأنَّ التنوين ذهب ودخل فيما قبله. والمعنى معنى رُبّ، وذلك قولك: (كم غلامٍ لك قد ذهب)... واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ، لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّ (كم) اسمٌ ورُبّ غير اسم، بمنزلة مِن. والدليل عليه أن العرب تقول: (كم رجلٍ أفضلُ منك)، تجعله خبرَ (كم)... واعلم أن ناسا من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ منون... وقد قال بعضهم: كم على كل حال منونة، ولكن الذين جروا في الخبر أضمروا مِن كما جاز لهم أن يضمروا رُبّ))[١].

وذكر سيبويه أنَّه: ((إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنَّه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور، لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: (هذا ضاربٌ بك زيدا)، ولا تقول: (هذا ضاربُ بك زيدٍ)، وقال زهير[٢]:

تـؤمُّ سنـــانًا وكـــم دونَـــه ... من الأرض مُدودبـًا غارُهـا

... وقد قال بعض العرب:

كم عمّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ ... فدعاءُ قد حلَبتْ علىَّ عِشارِى

فجعل (كم) مرارًا، كأنه قال: كم مرة قد حلبت عشارى على عماتك.... وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: كم فيها رجلٍ، كما قال الأعشى:

إلاّ عُلالـــةَ أو بُـــدا ... هةَ قـــارحٍ نـــهدِ الجُـــزارَهْ))[٣].

---

[١] الكتاب: ٢/١٦١-١٦٢، وينظر: الأصول في النحو: ٣١٨.

[٢] لم أقف عليه في ديوانه، ولم أجده في الخزانة، ينظر: الكتاب: ٢/١٦٥.

[٣] الكتاب: ٢/١٦٤-١٦٦، وينظر: الأصول في النحو: ١/٣١٨-٣٢٠.

وقال المبرد: ((تقول: كم دنانير عندك؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة؛ كما لا تقول: (إلا عشرون درهما)، ولا يجوز عشرون دراهم فإن ذكرت (كم) التي تقع في الخبر جاز أن تقول: (كم غلمان قد رأيت)، و(كم أثواب قد لبست)؛ لأنَّها بمنزله ثلاثة أثواب ونحوه من العدد))[١].

ووافق أبو علي الفارسي الخليل وسيبويه في (كم) الخبرية والاستفهامية إذ يكون مميز (كم) الاستفهامية مفردًا منصوبًا، و(كم) الخبرية تكون بمنزلة عشرين فنتصب ما بعدها إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه نحو قول الشاعر[٢]:

تـؤمُّ سنـانًا وكـم دونَـه من الأرض مُدودبـًا غارُهـا

وقد وافق سيبويه في (كم) الاستفهامية تكون بمنزله عدد منون نحو: (كم رجلًا جاءك)[٣]، ويرى أبو علي الفارسي أنَّه يجوز الفصل بين (كم) ومميزها نحو: (كم في الدار رجلًا)[٤].

وقد جاء في ملحة الإعراب في باب كم الاستفهامية: ((و(كم) إذا جئت بها مُستفهما فانصب))[٥].

وقد اشار الزمخشري أيضًا إلى أنَّ: ((كم على وجهين: استفهامية وخبرية. فالاستفهامية تنصب مميزها مفردًا كمميز أحد عشر، تقول: (كم رجلًا عندك؟) كما تقول: عشر رجلًا. والخبرية تجره مفردًا أو مجموعًا كمميز الثلاثة والمائة، تقول: (كم رجل عندي)، و(كم رجال)،

---

[١] المقتضب: ٣/٦٥.

[٢] سبق تخريجه.

[٣] ينظر: الإيضاح العضدي: ٢١٩-٢٢٠.

[٤] المصدر نفسه: ٢٢٤.

[٥] ملحة الاعراب: ٤١.

كما تقول: ثلاثة أثواب ومائة ثوب))[١].

وقال ابن يعيش: ((ولِم خُصّت الخبرية بالخفض، والاستفهاميّة بالنصب؟ فالجواب أنَّ التي في الخبر تُضارع (رُبَّ)، وهي حرفُ خفض، فخفضوا بـ(كَمْ) في الخبر حملًا على (رُبَّ). ولمّا وجب للخبريّة الخفضُ بمضارَعتها (رُبَّ)، وجب للأخرى النصبُ؛ لأنّ العدد يعمل إمّا خفضًا، وإمّا نصبًا))[٢].

وأضاف أيضًا أنَّه يجوز حذف مميز (كم) إذا كان استفهامًا إذا وجد دليل على حذفها نحو: (كم مالك)، ولا يجوز حذفها مع الخبرية؛ لأنَّ الخبرية مضافة فحذف المضاف إليه وبقاء المضاف قبيح نحو: (كم غلمانُك)، ومعناه كم غلامًا غلمانك[٣].

ووافق ابن يعيش الخليل وسيبويه في الفصل بين (كم) الخبرية والمميز ولم يضف شيئًا عليها[٤]، وابن عقيل وافق النحاة في جواز حذف المميز[٥]، ووافق السيوطي النحاة في مميز (كم) الاستفهامية والخبرية[٦].

اتضح لنا أنَّ مميز (كم) الخبرية والاستفهامية منصوب ويجوز الفصل بين (كم) والمميز، ولكن يكون المميز منصوبًا في لغة تميم مع عدم الفصل والأرجح يكون منصوبًا مع الفصل ومميزهما مفرد منصوب، والفصل بين (كم) الخبرية ومميزها قبيح إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

---

[١] المفصل: ٢٢٤، وينظر: توجيه اللمع: ٣٩٨-٣٩٩.

[٢] شرح المفصل: ١٦٨/٣.

[٣] ينظر: شرح المفصل: ١٧٠/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٦/٢.

[٤] ينظر: شرح المفصل: ١٧٢/٣-١٧٦.

[٥] ينظر: المساعد: ١٠٧/٢.

[٦] ينظر: همع الهوامع: ٣٥٠/٢-٣٥٥.

ثالثاً: **الأسماء المجرورة**.

١. المضاف إليه:

ذكر تقي الدين في شرحه أنَّه إذا أضيف الاسم الصحيح إلى ياء المتكلم يكسر آخره وتفتح الياء، أو تسكن وكذلك الحال بالنسبة للاسم الملحق به والمقصود بالملحق به هو ما كان آخره واو أو ياء قبلها ساكن فهو يلحق الاسم الصحيح فمثال الاسم الصحيح: (غلامي داري)، والملحق به: (دلوي وظبيي)[١].

والذي يختص به بحثنا هو ما كان آخره ألفًا، فذكر تقيي الدين أنَّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إن كان آخره ألفًا تثبت الألف واللغة الصحيحة هي ثبوتها على سبب في تركها على ما هي عليه لتعذر تحريكها وخفتها، فهُذيل تقلب المقصور ياءً السبب في قلبها؛ لأنَّ الألف لا تناسب الياء ولما تعذر تحريك الألف قلبت إلى حرف مجانس للكسرة وسوغ ذلك تقدير الكسرة عليها وقيل الألف تقلب إلى أصلها إن كان ياء نحو: (فتىً) تقلب إلى ياء وتسكن الياء وتدغم مع ياء المتكلم وإن كان أصلها واو تقلب وتسكن وتقلب ياء وتدغم مع الياء المتكلم نحو قول أبو ذؤيب الهذلي[٢]:

سَبقُوا هَوَيَّ واعَنقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخرِّمُوا ولكُلِّ جَنبٍ مَصَرعُ

أراد (هواي) قلبت الألف إلى ياء وأدغمت مع ياء المتكلم في لغته هذيل[٣].

هذا إذا كان الاسم المقصور ثلاثيًا أما إذا كان أكثر فتقلب الألف ياءً عند هذيل في الإضافة إلى الياء، وهذيل تقلبها لغير التثنية، فهي لم تقلب ألف التثنية؛ لأنَّها لا تقدر عليها الحركة بدليل أنَّه لو قدر الحركة على ألف التثنية لوجب تقديرها على الياء، وقال إنَّ الف

---

[١] ينظر: التحفة: ٤٢٨/١-٤٢٩، والأزهار الصافية: ١٤١/٢.

[٢] ديوانه: ٤٣٣.

[٣] ينظر: التحفة: ٤٣١/١، والمباحث العربية: ٣٧٥/١، والأزهار الصافية: ١٤٤/٢.

التثنية لا أصل لها في الحركة فلم تقلب مثل: (حبلى) جاءت الألف للتأنيث لا أصل لها في الحركة، وقالوا ألف التثنية تفيد الرفع وإذا قلبت تخل في المعنى[١].

وقد أضاف ركن الدين الجرجاني عند إضافة الشيء إلى نفسه وليست منها في الحقيقة نحو: (لقيته ذات مرةٍ وذات يومٍ) ونحو قول الشاعر[٢]:

عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لأمرٍ ما يسودُ من يسودُ

ثم نقل قول سيبويه: ((فقال سيبويه هي لغة لخثعم، لقيته صباحًا وذا صباحٍ، إلا أنَّه قد جاء في لغةٍ لخَثْعَم مفارقًا لذاتِ مرةٍ وذاتِ ليلةٍ. وأَمّا الجيّدةُ العربيّة فأن تكون بمنزلتها))[٣].

وأضاف حمزة العلوي فيما إذا كان آخر الاسم ألفا ففي لغة هذيل يقلبونها لغير التثنية ياء، ثم ذكر انه لم يفعل ذلك في التثنية؛ لأنَّهم لو قلبوها في التثنية لالتبس المرفوع بالمجرور والمنصوب ولا يوجد علامة للرفع لهذا بطل قلبها على لغتهم[٤].

وقال أيضًا إذا كان ياء المتكلم مدغمة في مثلها فاللغة الفصيحة فيها الفتح وهو الذي ورد عليه التنزيل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢]، ولا تسكن في حالة الوصل، والكسر لغة قليلة حكاها الفراء، وأبو عمرو بن العلاء، وقطرب، وقرأ حمزة[٥] قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢]، فقال البغدادي حرك حمزه ياء (مصرخي) الثانية بالكسر وحركها الباقون بالفتح، وروي اسحق الازرق عن حمزه الفتح بالياء الثانية وذهب

---

[١] ينظر: التحفة: ٤٣٢/١.

[٢] الشاهد لرجل من خثعم، ينظر: الكتاب: ٢٢٦/١، ونسب إلى أنس بن مدرمة الخثعمي في المفصل: ١٢٤/١.

[٣] الكتاب: ٢٦٦/١، وينظر: المباحث العربية في شرح الكافية: ٣٧٢/١.

[٤] ينظر: الأزهار الصافية: ١٤٥/٢.

[٥] ينظر: السبعة في القراءات: ٣٩٢، ومعاني القراءات للأزهري: ٦٢/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٠٣، وإعراب القراءات السبع: ١٩٦.

إلى هذا الرأي الأزهري، وأضاف الازهري قول أبي منصور قراءة حمزه غير جيدة عند جميع النحويين وقال أهل البصرة والفراء قراءته غير جيدة[١]، وأنشد النحاة[٢]:

عَلَيّ لَعمرِو نعمةٌ بعدَ نعمةٍ لِوالدهِ لَيست بذاتِ عَقاربِ

أما إذا وقع قبلها الألف نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴿١٨﴾﴾[طه:١٨]، فهي لغة فصيحة نزل بها القرآن الكريم وهو الفتح، وروي كسرها في لغة شاذة حكاها أبو عمر وهي أضعف من الكسر في التشديد[٣].

وقد أضاف حمزة العلوي أنَّه إذا كان المضاف إلى ياء النفس فيه حرف علة ففي ذلك ثلاثة أمور:

أحدهما: ما كان معتل الأول والذي يُلقب في اللغة ذوات المثال نحو: (وعدٌ).

وثانيهما: ما كان معتل العين نحو: (قولٍ).

وثالثهما: ما كان معتل اللام بالواو الياء وقبلها ساكن نحو: (دلوٍ وظبيٍ).

فقال هذه الأمور تجري مجرى الصحيح في كسر ما قبل ياء المتكلم فنقول: (وعدِي، وقولِي، ودلوِي، وظبيِي) وقال السبب في ذلك إذا كان حرف العلة فاء أو عينًا بعدت عن الكسرة فلا يلحقه إعلال وهذا حال الواو الياء إذا وقعا لامين وقبلهما ساكن، والسبب في كسر ما قبل المتكلم من أجل مناسبتهما للياء، لهذا قالو: (رأيتُ القاضيَ)، فأجازوا تحريكها بالفتح مع انكسار ما قبلها ولا يجوزوا تحريكها إذا كان ما قبلها مفتوحًا[٤].

---

[١] ينظر: السبعة في القراءات: ٣٦٢، ومعاني القراءات: ٦٢/٢، والحجة في القراءات: ٢٠٣، والحجة للقراء السبعة: ٢٨/٥.

[٢] نسب الشاهد إلى النابغة الذبياني في أمالي ابن الشجري: ٤٥٩/٢، والشاهد بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٦٩/١، ونسب الشاهد إلى النابغة الذبياني ينظر: شرح الفية ابن مالك للشاطبي: ٦٨٩/٥.

[٣] ينظر: الأزهار الصافية: ١٥٣/٢-١٥٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٤٢/٢.

قال أبو سعيد السيرافي: ((اعلم أنَّ كل ما كان على ثلاثة أحرف وثالثه ألفًا مما أوله مفتوح أو مضموم أو مكسور فالنسبة إليه تقلب الألف واوًا، وإن كانت منقلبة من ياء كقولك في النسبة إلى رجا رجويّ، وإلى فتى فتويّ، وإلى حصا حصويّ، وإلى هدى هدوي، وإلى معى معوي. ولم يجعلوه ياء فيقولون حصييّ ورحييّ لاجتماع ثلاث ياءات مع الكسرة. قال سيبويه[١]: كرهوا توالى الياءات والحركات وكسرتها فيصير قريبا من أميّيّ))[٢].

وأشار الزمخشري إلى إنَّ حكم المضاف إلى ياء المتكلم الكسر إن كان صحيح الآخر أو ملحق به أما إذا كان آخره ألفًا أو ياء متحركًا ما قبلها ألفٌ أو واو فالألف تثبت في غير لغة هذيل أما هذيل وتقلبها ياء[٣].

وقد أشار ابن مالك إلى ((أنَّ هذيلًا يقلبون ألف المقصور ياء ويدغمون، كقراءة الحسن[٤]: (يا بُشْرَيّ هذا غلام) -﴿قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞۚ ١٩﴾[يوسف:١٩]-... وفي دعاء بعض العرب: يا سيديّ، ويا موليّ. وقولي: وربما كسرت مدغمًا فيها أو بعد ألف" أشرت به إلى قراءة حمزة[٥]: (وما أنتم بمصرخيّ) بالكسر -﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ٢٢﴾[إبراهيم:٢٢]-، وإلى قول بعض العرب في: عصايَ: عصايِ.

وقرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه، وهي لغة قليلة، أقل من كسر المدغم فيها، وممن روى كسر المدغم فيها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، ومن شواهدها قول الراجز[٦]:

قال لها هل لكِ ياتا فِيّ قالت له ما أنت بالمَرْضيّ))[٧].

---

[١] الكتاب: ٣٤٢/٣.

[٢] شرح كتاب سيبويه: ١٠٠/٤.

[٣] ينظر: شرح المفصل: ١٣٩، وتسهيل الفوائد: ١٦٢.

[٤] ينظر: المحتسب: ٦/٢.

[٥] ينظر: السبعة في القراءات: ٣٩٢، ومعاني القراءات للأزهري: ٦٢/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٠٣.

[٦] لم يذكر نسبة الشاهد في شرح التسهيل: ٢٨٣/٣، وخزانة الأدب: ٤٣١/٤.

[٧] شرح التسهيل: ٢٨٣/٣.

وذهب إلى هذا الرأي أيضًا ابن الناظم في شرحه[١].

وقد اتفق السيوطي مع آراء النحاة في مسألة المضاف إلى ياء المتكلم بالنسبة للاسم الذي أخره ألفٌ مقصورة ففي لغة هذيل تقلب إلى ياء نحو قراءة الحسن: (يا بشرايَ)[٢].

وقد أضاف الصبان في حاشيته فقال: ((أما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب.... في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب: أحدها أنَّه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور. والثاني: أنَّه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل. والثالث أنَّه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب. والرابع أنَّه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني. وكلا هذين المذهبين بين الضعف. والله أعلم))[٣].

تبين لنا من خلال الآراء التي توصلت إليها في هذه المسألة هو أنَّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إن كان أخره ألفًا تثبت هذه الالف وهي اللغة الفصيحة إلا في لغة هذيل تقلب هذه الألف في المقصور إلى ياء والسبب هو أنَّ الألف لا تناسب الياء لهذا قلبوها ياء لغير التثنية، وقال السيرافي عند إضافة الاسم إلى ياء المتكلم وكان أوله مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا تقلب واو مثل: (رجا- رجوي)، ولا يقلبونه ياء لاجتماع ثلاث ياءات، اتفق في إثبات الياء كل من الزمخشري، وابن مالك، والسيوطي، إلا في لغة هذيل تقلب، فالأثر اللهجي هو في قلب الألف ياءًا في غير لغة هذيل.

---

[١] ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٣/٣، وشرح ابن الناظم: ٢٩٥.

[٢] ينظر: همع الهوامع: ٥٢٩/٢، وحاشية الصبان: ٤٢٧/٢.

[٣] حاشية الصبان: ٤٢٧/٢.

المبحث الثاني
الأسماء المبنية

أولًا: **الاسم الموصول**.

ذكر الرضي من الأسماء الموصولة التي فيها لغات (الذي) وهي اللغة المشهورة و(الذيِّ) المشددة بالكسر والضم (الذيُّ)[١]، نحو قول الشاعر[٢]:

وليس المال فاعلمه بمال وإن ارضاك إلا للذيِّ

وقول الشاعر[٣] في الكسر:

واللذِ لو شاء لكنت صخرًا أو جبلًا أشمّ مشمخرًّا

وفي التسكين قول الشاعر[٤]:

وكنت بالأمر الذي قد كيدا كاللذْ تزبىَّ زُبيةً فاصطيدا

قال الرضي ((قول الأندلسي هذه الوجوه الثلاثة فيها يجوز أن تكون لضرورة الشعر لا أنَّها لغات))[٥]، وأشار الشريف الرضي أيضًا إلى أنَّ جمع (الذي) هو (اللذين) في الأحوال الثلاثة، وجاء في حالة الرفع في لغة هذيل (الذون)، ثم قال جار الله أن إعراب الجمع لغة من شد الياء في الواحد وحكى بعضهم (الَّذيُّون) في حالة الرفع، و(الَّذيِّن) في حالة النصب والجر

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ١٧/٣، وشرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٣٤٥.

[٢] البيت بلا نسبة، ينظر: شرح التسهيل: ١٩٠/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٨٤/٢، وخزانة الأدب: ٥٠٤/٥، وشرح الكافية الشافية: ٥٦/١.

[٣] البيت بلا نسبة، ينظر: البديع في علم العربية: ٢٣٥/٢، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٤٠٠/١، وخزانة الأدب: ٥٠٥/٥.

[٤] ذكر نسبة الشاهد نقلًا عن الفراء في المقصور والممدود لأبي علي القالي: ٢٢٥، وأبو حيان لم ينسبه لأحد، ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٤١٢/٥، والبغدادي نسبه إلى الفراء ينظر: خزانة الأدب: ٣/٦.

[٥] شرح الرضي: ١٨/٣، وينظر: الأزهار الصافية: ٣٥٨/٢.

وهي لغة من شد الياء فجمعه بلا حذف شيئًا منه، وقد تحذف النون من (الذون) للتخفيف[١] نحو قول الشاعر[٢]:

قومي الذو بعكاظ طَّيروا شررًا من رُوس قومك ضربًا بالمصاقيل

وأضاف أيضًا أنَّ جمع (التي) هو (اللاتي) على وزن فاعل من التي وقال: (اللائي) بالهمزة وأيضًا (اللواتي، اللوائي)، وذكر أنَّه قد تحذف الياءات من الأربعة فنقول: (اللاتِ، واللاءِ، واللواتِ، واللواءِ)، وقد يقال: (اللايْ) وهي قراءة عمرو والبزي[٣]، وقد ذكر ابو عمرو: أنَّها لغة قريش كأنَّهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء إجراء للوصل مجرى الوقف[٤].

وأشار الرضي إلى قوله (ذو الطائية) أنها لا تتصرف نحو: (جاء ذو فعل، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلت، وذو فعلتا، وذو فعلن)، نحو قول الشاعر[٥]:

فانَّ الماء ماءُ أبي وجدي وبئري ذو حفرتُ وذو طويت

ولا تعرب أيضًا قال الشاعر[٦]:

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيًا هلم فان المشــرفي الفرائض

ثم ذكر في (ذو) الطائية أربع لغات أولها ما تقدم، والثانية: ذو للمفرد المذكر، وذات للمثنى والجمع وضم التاء للمفرد المؤنث والجمع والمثنى، واللغة الثالثة هي مثل الثانية لكنه يقول لجمع المؤنث (ذوات) بضم التاء في الأحوال الثلاثة، واللغة الرابعة حكاها ابن الدهان

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ٣/١٩-٢٠، وشرح المقدمة لابن الحاجب: ٧٢٤.

[٢] البيت بلا نسبة، ولكن ذكر الرضي في حاشيته هذا الشاهد منسوب إلى أمية بن حرثان بن الأسكر، ينظر: شرح الرضي: ٣/٢٠.

[٣] ينظر: معاني القراءات للأزهري: ٢/٢٧٧، وحجة القراءات: ٥٧١،.

[٤] ينظر: شرح الرضي: ٣/٢١، والموشح: ٢/٧٦-٧٧، والأزهار الصافية: ٢/٣٥٩.

[٥] البيت بلا نسبة، ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٠٤.

[٦] نسب الشاهد إلى الطائي، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٥٠، والتحرير والتنوير: ٢٧/٢٦٥.

وهي تصرف كتصريف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها[١]، وأضاف ابن الحاجب إنَّ (ذو) بمعنى (الذي) في لغة طيئ[٢]، وأضاف أيضًا (اللائي) بهمزة وياء (اللاءِ) بهمزة مكسورة بدون ياء (اللاي) بالياء المكسورة من غير همزه (واللايْ) بياء ساكنه[٣].

وأشار ابن جماعة في الشرح قوله في (الذي) فيها لغات ولكنه لم يذكر لغاته، وقال في (الذين) هي خاصة بالمذكر والمشهور أنَّها بالياء وفيها لغة ولم يذكر نسبة هذه اللغة وهي مرفوعة بالواو نحو (اللذون)[٤].

وأضاف الموصلي أنَّ لغات (التي) المؤنث هي اللغات أنفسها التي ذكرت للمذكر[٥]، وقد أضاف حمزة العلوي إنَّ (التي) للمؤنث وهي اللغة الفصيحة قال تعالى: ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا ﴿٩١﴾﴾[الأنبياء:٩١]، أما (التي) بياء مشددة فهي لغة غير فصيحة وكسر التاء وسكونها (اللَّت)، وأضاف أيضًا بقوله: (فأما الذي، والتي أم الموصولات)؛ لأنَّ الموصولية فيها لازمة وغيرها لا تلزم ولأنَّهما أصل لغيرهما، وقال (اللذان) بالألف نصبًا وجرًا وبالواو نصبًا وجرًا (اللذُونَ) وهي لغة عُقيل، و(اللَّذُونَ) لغة هُذيل[٦].

وقد أشار ابن جني إلى الأسماء الموصولة فذكر منها (الذي، التي) وتثنيتهما (اللذان، واللتان) وفي الجر والنصب (الذين، واللتين) وجمع (الذي) هو الذين بالياء في كل حال (والألى) وجمع (التي) هو (اللاتي، واللائي، واللاء) وجمع (اللاتي) هو (اللواتي) فلم يذكر ابن

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ٣/٢٢-٢٣، وهمع الهوامع: ١/٣٢٦-٣٢٧.

[٢] ينظر: شرح المقدمة: ٧٢٥، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة: ٢١٠، والمباحث العربية: ١/٤٩٥، والأزهار الصافية: ٢/٣٦٦.

[٣] ينظر: شرح المقدمة: ٧٢٤، والبسيط: ٢/١٠٥، والموشح: ٢/٧٦.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة: ٢٠٨.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٣٤٥.

[٦] ينظر: الأزهار الصافية: ٢/٣٥٨-٣٦٠.

جني لغات لهذه الأسماء[١].

وقال الزمخشري في باب تخفيف الموصول: ((ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا (أللذ) بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأسًا واجتزؤا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف. وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه فقالوا: أللت وأللت والضاربته هند، أي التي ضربته هند. وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه قال الأخطل[٢]:

أَبني كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللذا قتَلا المُلوكَ وفَكَّكا الأغلالا))[٣].

وذكر ابن الأثير في باب الموصول إنَّ الاسم الموصول (الذي) هو اسم مذكر ناقص مبني وفيه عدة لغات وهي (الذيْ) وهي أشهر اللغات و(اللذِ)، و(اللذْ) وتشديد الياء (الذيّ)، وأما تثنيتهما (اللذان) في حالة الرفع، و(اللذين) في حالتي النصب والجر، ونون مشددة للمبالغة وقد تحذف أما جمعها (الذين) في الأحوال الثلاثة، وقال قوم ولم ينسبه لقبيلة معينه (اللذون) في حالة الرفع و(الذين) في حالة النصب والجر[٤] نحو قول الشاعر[٥]:

وعكرمة الفيّاض منّا وحوشب هما فتيا النّاس اللّذا لم يعمّرا

---

[١] اللمع في العربية: ١٨٨.

[٢] ديوانه: ٢٤٦.

[٣] المفصل: ١٨٣-١٨٤.

[٤] ينظر: البديع في علم العربية: ٢/٢٣٤-٢٣٦، وتوجيه اللمع: ٤٨٨، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٣، وحاشية للصبان: ١/٢١٥.

[٥] نسب هذا الشاهد للعديل العجلي في المعجم المفصل في شواهد العربية: ٣/١٤٤، وسر صناعه الإعراب ٢/١٩١.

وقد أضاف في الاسم الموصول (التي) لغات وهي لغات المذكر أنفسها إلا التشديد وتثنيتها (اللّتان) بالتشديد و(اللتين، واللتا) بحذف النون وجمعها (اللاتي، واللائي، واللات واللاء) فحذفوا الياء منها[١] قول الشاعر[٢]:

مِنَ اللاء لَم يَحججنَ يبغينَ حسبةً ولكن ليقتُلنَ البريءَ المغفلا

وقد وافق أبو بكر الدماميني رأي الزمخشري في حذف النون من (اللذان) للتخفيف وذكر أنَّها لغة بلحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة لاستطاله الموصول بالصلة، وذكر بعضهم أنَّ هذا الحذف خاص بالشعر إلا أنَّه لغة لبعض العرب[٣]، نحو قول الشاعر[٤]:

أبني كليـــب إن عمـــي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وقد أضاف في الاسم الموصول: ((واللائين" مطلقًا على وزن القاضين رفعًا ونصبًا وجرًا، وهذه لغة أكثر هذيل، أو جرًا ونصبًا و"اللاءون" رفعًا وهذه لغة لبعض هذيل ومنها قول بعضهم))[٥].

وأما أبو حيان فقد أضاف بقوله اللام والياء أصلان، والكوفيون قالوا إنَّ الذال وحدها الأصل وهي ساكنة وزيدت اللام عليها ليسهل نطق الذال ساكنة، وفي البسيط مذهب سيبويه: أنَّ أصل (الذي، والتي) هو (لذي، ولتي)، ومذهب الفراء الأصل (ذا، وتي)هما اسما إشارة، ومذهب السهيلي أصل (الذي) هو ذو بمعنى صاحب، واللغة الفصحى سكون الياء، وقال ابن مالك الياء فيهما تكون مشدده ومكسورة[٦].

---

[١] ينظر: البديع في علم العربية: ٢/ ٢٣٧، وتوجيه اللمع: ٤٨٩، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٤.

[٢] لم يذكر نسبة الشاهد في تهذيب اللغة : ٣٠/١٥، ونسب هذا الشاهد إلى الفارسي في شرح الفية ابن مالك للشاطبي: ٤٤٠/١.

[٣] ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٨٧/٢-١٨٨.

[٤] البيت للأخطل، ديوانه: ٢٤٦.

[٥] تعليق الفرائد: ١٩٤/٢.

[٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٠٢/٢.

وأشار بقوله الى ما ذكره ابن مالك أنَّهما يكونان مضمومتين وهذا يكون في (الذي) وحده، ويجوز حذف الياء منهما وتبقى الذال مكسورة ومشددة (الذِ، والتِ، والذْ، والتْ) والحذف لغة وهي مختصه بالشعر، وأضاف أيضًا أنَّ (الذي، والتي) في تثنيتهما هي لغة أهل الحجاز وبني أسد يقولون: (اللذان، واللتان) في حالة الرفع وتخفيف النون، وتشديد النون لغة بني تميم وقيس، وفي حالة النصب والجر يقولون: (اللتين، واللذين) ولا يجوز التشديد مع الياء عند البصريين وأجازه الكوفيون وقرأ به بعضهم[١] قوله تعالى:﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ﴿٢٩﴾﴾ [فصلت:٢٩]، ويجوز حذف النون (اللذا، واللتا) وذكر أنَّ (الذي، والتي) هي لغة بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة وتقول في جمع (الذي)،(الذين) في حالة الرفع والنصب والجر، وإعراب (الذين) مشهور في لغة طيئ وذكر بعضهم أنَّها لغة هذيل، وبعضهم ذكر أنَّها لغة عُقيل، نقلها عنهم أبو زيد في نوادره (اللذون) في حالة الرفع والنصب والجر[٢].

وأضاف أيضًا أنَّ قول الأخفش إنَّ (الذي) يكون للجمع أيضًا كـ(من)، وفي لغة هذيل يقولون: في معنى (الذين)، (اللائين) في حالة النصب والجر والرفع، وبعض هذيل يقولون (اللاءون) في حالة الرفع، و(اللائين) في حالتي النصب والجر، ويجوز حذف النون من (اللائين)[٣].

أما ابن قيم الجوزية والسيوطي فقد وافقا النحاة في لغات (الذي، والتي) في التثنية والجمع[٤]، وأضاف السيوطي أنَّ إعراب هذا الأسماء في حالة الإفراد والتثنية والجمع هي لغة طيئ وهذيل وعقيل فيقال في الرفع (اللذون)[٥]، وقال: ((حذف أل من (الذي، والتي، واللذان،

---

[١] ينظر: السبعة في القراءات: ٥٧٦.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٠٢/٢-١٠٠٤، وحاشية الصبان: ٢١٦/١-٢١٧.

[٣] ارتشاف الضرب: ١٠٠٥/٢.

[٤] ينظر: إرشاد السالك: ١٤٢/١-١٤٥.

[٥] ينظر: همع الهوامع: ٣٢١/١، وحاشية الصبان: ٢١٤/١.

واللذين، واللاتي) لغة حكاها ابن مالك وقرئ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ ۝٧﴾[الفاتحة:٧]، قال أبو حيان ولم يورد ابن مالك شاهدًا سوى هذه القراءة وجوز الباقي قياسًا لا سماعًا وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها))[١].

تبين أنَّ اللغات التي وردت في الاسم الموصول هي (التي، والذي) في المفرد المذكر والمؤنث، فجمع (الذي هو الذون)، وهي لغة هذيل وبعضهم قال: (الذُيون، والذين) وهي لغة من شدد الياء، وجمع (التي هي اللاتي واللواتي واللوائي) وتحذف الياءات وهي لغة قريش، وحذف النون من (اللذان) للتخفيف وهي لغة بلحارث بن كعب وبعض بني ربيعة وبعضهم قال هذا الحذف خاص بالشعر ولكنها لغة لبعض العرب وفي ذلك أثر واضح في بيان تلك الاسماء وأحكامها.

ثانياً: أسماء الإشارة.

ذكر الاسترابادي في شرحه من أسماء الإشارة التي فيها لغات وهي للمفرد المؤنث وفيها ست لغات (تا، وتي، وتَهْ، وذِه، وتِهي، وذَهي)، ثم قال الأصل فيها (ذي)؛ لأنَّ عكسها (ذا) وأنَّ (ذي، وتا) هما أصلان وغيرها فروع منها، أما (ذه) فالهاء يكون بدلًا من الياء في (ذي)، ويقول الهاء لا يكون للتأنيث وكذلك القول في (تهِ)، وقال الأصل (تا) ولم يثنَ إلا (تا) من هذه اللغات، وأضاف العلوي لغتين له (تهِ، وذه) بالسكون والكسر فصارت ثماني لغات فيها، واتفق حمزة العلوي مع الاسترابادي في لغات المفرد المؤنث إلا أنَّه أهمل (تهِ، وذه)[٢].

أما ابن جماعة فذكر في أسماء الإشارة عشر لغات، خمسة (ذي، وده، وذات، وذِهِ، وذهي) وخمسة مع التاء(تي، وتا، وتهْ، وتهِ، وتهي) وذكر أنَّه لم يثنَ من اللغات إلا (تا، وتي) فقط[٣].

---

[١] همع الهوامع: ٣٢٦/١.

[٢] ينظر: البسيط: ٩٤/٢، والأزهار الصافية: ٣٣٧/٢-٣٣٨.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة: ٢٠٥.

وقد أضاف حمزة العلوي من أسماء الإشارة (ذا) وأصله (ذوي) وذكر أنَّ هناك من النحاة من جعل عينه واوًا ولامه ياء والمثنى منه (دان) وهي لغة كثيرة مطردة بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، وتستعمل (بالألف) في الأحوال الثلاثة لكنها لغة قليلة ومن ذلك قراءة الجماعة[١] قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴿٦٣﴾﴾ [طه:٦٣]، وهي لغة بلحارث بن كعب، عن أبي عمرو بن العلاء(إن هذين لساحران)[٢] فهذه التثنية غير حقيقية كان من المفترض في تثنيتة (ذيان) لما تحركت الياء وما قبلها متحرك بالفتحة انقلبت إلى ألف فاجتمع ألفان فحذفت ألف التثنية؛ لأنَّها غير حقيقية وبقيت الألف المقلوبة عن الياء وهما يستعملان لذوي العلم وغيرهم[٣].

وذكر من لغات المثنى المؤنث (تانِ) وبنون خفيفة وهي اللغة الأكثر والنون الثقيلة وهي لغة قليلة ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء، وكذلك الحال بالنسبة للمذكر المثنى (ذان)، ثم إضاف في كيفية استعمالهم لهذه الأسماء مراتب ومن هذه المراتب استعمالها بالتثنية مع الإشارة والخطاب فيقال فيها: (هاذاك، وهاتاك، وهذانك، وهاتانك، وهؤلائك) فهذه كلها دالة على التنبيه، فالمد لغة أهل الحجاز والقصر فيها لغة تميم، والألف في كلتا الحالتين منقلبه عن ياء والدليل على ذلك يجوز فيها الإمالة، وقد جاءت اللغتان في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ ﴿٢١٧﴾﴾ [البقرة:٢١٧] ممدودًا، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عمران:١١٩] مقصورة وقوله تعالى: ﴿أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى ﴿٨٤﴾﴾ [طه:٨٤][٤].

---

[١] ينظر: السبعة في القراءات: ٤١٩، ومعاني القراءات: ١٤٩/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٤٢، والحجة للقراء السبعة: ٢٢٩/٥.

[٢] ينظر: المحتسب: ٤٠/١.

[٣] ينظر: الأزهار الصافية: ٣٣٦/٢-٣٣٧.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٣/٢.

وقال أيضًا إنَّ أسماء الإشارة تستعمل للقريب والبعيد والمتوسط وهناك صياغة دالة على البعيد فيها لغتان:

أحداهما: هي لغة بني تميم فقولهم مثلًا: (ذلك، وتلك)، و(تالة، وذلكما) فاللام يدل على البعد لكن عند بني تميم لا فرق عندهم فلا يدل اللام على البعد فيقولون: (ذاك، وتاك) فهما تدلان على البعد بدون لام.

وثانيهما: هي لغة أهل الحجاز اللام عندهم تدل على البعد (وذاك) لا يستعملونها إلا للمتوسط و(ذا) للقريب[١].

وقد اتفق الزمخشري مع الشراح في لغات أسماء الإشارة المذكورة سابقًا[٢]، وأضاف أنَّ أسماء الإشارة تستعمل للقريب والبعيد والمتوسط وأثبت أنَّ اللام فيه للفرق بين القريب والبعيد والمتوسط فذكر أنَّ (ذلك) هو (ذاك) زيدت فيه اللام، وعن المبرد إن (ذانك) مشددة هي مثنى لـ(ذلك)، وفي المؤنث (تلك) وتثنية (تالك) وهي قليلة، وذهب إلى هذا الرأي أيضًا ابن الخشاب[٣].

وأضاف ابن يعيش أنَّ أصل (ذا هو ذيٌّ) بالتشديد وهو مذهب البصريين ساكن العين محذوف الألف وهذه الألف منقلبة عن ياء، ومذهب الكوفيين أنَّ أصله (الذال) والألف مزيدة والدليل قولهم في التثنية: (ذان، وذين)[٤]، فقال الألف تكون في حالة الرفع وقد حذفت ألف الأصل لالتقاء الساكنين والدليل تقلب في حالة النصب والجر (ذين)، فالنحويون اختلفوا في هذه التثنية فقال بعضهم إنَّها تثنية صناعية والنون عوض من الحركة والتنوين، وآخرون قالوا إنَّ النون عوض عن الألف الأصلية في (هذين، وهذان) وحذفت لالتقاء ساكنين، وبعضهم قال

---

[١] ينظر: الأزهار الصافية: ٣٤٦/٢.

[٢] ينظر: المفصل: ١٨٠، وشرح المفصل: ٣٥١/٢.

[٣] ينظر: المفصل: ١٨١، والمرتجل: ٣٠١، وشرح المفصل: ٣٦٥/٢.

[٤] ينظر: شرح المفصل: ٣٥٢/٢-٣٥٣.

ليست تثنية صناعية وإنَّما صيغة للتثنية، وذكر ابن يعيش أنَّ أسماء الإشارة لا تصح تثنيتها؛ لأنَّها معارف، فقال إنَّ (ذان) في بعض اللغات بالألف في حالة الرفع والنصب والجر نحو: (جاءني ذان، ورأيت ذان، ومررت بذان) وهي لغة بني الحارث وبطون من ربيعة[١].

أما ((المؤنث، ففيه خمسُ لغات، قالوا: (ذِي)، و(ذِهْ)، و(تَا)، و(تِي)، و(تِهْ)... وأما (تَا)، و(تِي)، و(تِهْ)، فلا مانعَ من تثنيتها، فإذا قلت: (تَانِ)، جاز أن يكون على لغةِ من يقول: (تَا)، فحذف الألفَ لالتقاء الساكنين، وجاز أن يكون على لغةِ من يقول: (تِي)، فحذف الياء، وفتح التاء لمُجاوَرةِ ألف التثنية، ويجوز أن يكون على لغةِ من يقول: (تِة)، فحذف الهاء؛ لأنَّها عوضٌ من الياء في (تِي)، فأجراها مُجرى الياء في الحذف، وفتح التاء لمجاورةِ ألف التثنية))[٢].

وجاء في تسهيل الفوائد: ((ومن لم يرَ التوسط جعل المجرّد للقُرب وغيرُهُ للبعد، وزَعم الفراءُ أن ترك اللام لغة تميم))[٣]، وقد تحدث ابن الناظم عن أسماء الإشارة فقال: ((في (أولاء) لغتان: المد والقصر، فالمد لأهل الحجاز، وبه نزل القرآن العظيم. والقصر لبني تميم... وزعم الأكثرون أن المقرون بالكاف، دون اللام للمتوسط، وأن المقرون بالكاف، مع اللام للبعيد، وهو تحكم، لا دليل عليه. ويكفي في رده أن الفراء حكي أن إخلاء ذلك، وتلك من اللام لغة تميم. فعلم أن الحجازيين إذا لم يريدوا القرب، لا يقولون إلا ذلك وتلك، وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان: قرب وبعد، وأمر غيرهم مشكوك فيه، فيلحق بما علم))[٤].

---

[١] ينظر: شرح المفصل: ٢/٣٥٤-٣٥٥.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٣٥٩-٣٦٢، وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٩.

[٣] تسهيل الفوائد: ٣٩.

[٤] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٥٢، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٩٧٥-٩٧٦، والتذييل والتكميل: ٣/١٨٥.

أما رأي أبي حيان في أسماء الإشارة فجاء موافقًا لرأي النحاة، قال : ((كيف ذلك الرجل يا رجل)، (كيف تيك المرأة يا امرأة)، (كيف ذاكما الرجل يا رجلان)، (كيف تيكما المرأة يا امرأتان)، (كيف ذاكم الرجل يا رجال)، .... وهذا الذي ذكرناه هو من استعمال العرب اسم الإشارة، وحرف الخطاب على اللغة الفصيحة، وأما إذا كان اسم الإشارة على كل حال من تثنية، وجمع وتأنيث كما يكون للواحد المذكر مفتوح الكاف مطلقًا أو مكسورة مع المؤنث، فلا يجيء فيها هذا العدد، بل تكون كلها على لفظ واحد، أو على لفظين في لغة من فتح الكاف للمذكر، وكسرها للمؤنث))[١].

وأضاف أبو حيان في اسم الإشارة (أولاء) أنَّه، قد ينون وقد حكى قطرب تنوينه لغة فتقول: (أولاءٍ) وأنَّ صاحب هذه اللغة زاد نونًا بعد همزة (أولاء)، وحكى الفراء أنَّ القصر في (أولى)، و(أولاك) لغة بني تميم[٢].

وأبو حيان وافق ابن مالك في أنَّ ((بني تميم يقولون: (ذاك)، و(تيك) بلا لام، حيث يقول الحجازيون: (ذلك، و(تلك) باللام، وأن الحجازيون ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأنَّ التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس إلا مرتبتان، إحداهما للقرب والأخرى لأدنى البعد وأقصاه....فإن صح نقل الفراء فيكون بنو تميم لم يضعوا لفظًا يعبر عن المرتبة البعدى، بل اقتصروا على المرتبة الوسطى، فقالوا: ذاك وتيك، ويكون الحجازيون أيضًا لم يضعوا لفظًا يعبر به عن المرتبة الوسطى، بل اقتصروا على الرتبة البعدى، فقالوا: ذلك وتلك، وحصل من مجموع اللغتين استعمال اللغة العربية للمرتبتين الوسطى والقصوى، إذ قد يكون معنى ما وضعت له طائفة من العرب، ومعنى آخر مقابلة وضعت له طائفة من العرب))[٣].

---

[١] ارتشاف الضرب: ٩٧٩/٢.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٨٨، وأوضح المسالك: ١٣٩/١، إرشاد السالك: ١٣٩/١.

[٣] التذييل والتكميل: ١٩٢/٣-١٩٣، وينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٤٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٥/١، وشرح الفية ابن مالك للشاطبي: ٤١٣/١.

وقد وافق ابن القيم النحاة في لغات أسماء الإشارة[١]، وأشار الشاطبي إلى لغات المؤنث ووافق النحاة في لغاته وهي أربع لغات (ذي، وذه، وتا، وتي) فذكر أنَّ (ذي) تأتي بدون الياء من ذلك ما أنشده ابن الإعرابي:

قلت لها يا هذا في هذا إثم هل لك في قاض إليه نحتكم

وقول ذي الرمة في(ذه)[٢]:

بِثنتينِ إن تَضرِبْ ذهِ تَنصرفْ ذهِ لكلتَيهِما رَوقُ إلى جنبِ مخدعِ

وقول أبي النجم في(تي) التي لحقتها الكاف[٣]:

جئنَا نُحيّيكَ ونَستجدِيكَا فافعل بنا هاتاك أو هاتيكا

وقول النابغه في (تا)[٤]:

ها إنَّ ذي عذرةٌ ألا تكُن نَفَعت فإنَّ صاحِبَها قد تاه في البلد[٥]

وأضاف إنَّ (أولاء) أتى بلغة القصر والمد لكنه لم يذكر نسبة هذه اللغة، وقال المد أولى دل على أنَّ اللغة عنده بمعنى واحد ولكن الأشهر في لغة العرب المد وسبب في ذلك؛ لأنَّ المد لغة القرآن نحو قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ ١١٩﴾[آل عمران:١١٩]، ثم أضاف إن (أولاء) فيها لغات وهي: المد مع الكسر من غير تنوين، والكسر مع التنوين نحو: (هؤلاء قومك) حكاها

---

[١] ينظر: إرشاد السالك: ١/١٣٧.

[٢] ينظر: ديوانه: ٦٦٨.

[٣] ينظر: ديوانه: ١٠٧.

[٤] ينظر: ديوانه: ٢٦.

[٥] ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١/٣٩٤-٣٩٦.

ابن جني[١]، والجوهري[٢] عن أبي زيد، وقال ابن جني هي لغة بني عقيل، وضم الهمزتين من غير تنوين حكاها قطرب واللغة الثانية والثالثة ضعيفة[٣].

وقد وافق الصبان في حاشيته النحاة في أنَّه ترك اللام وإضافتها للإشارة للبعيد والقريب، وذكر نسبة اللغة للحجازين والتميمين، وذكر أن كاف الخطاب تلحق اسم الاشارة دون لام وهي لغة تميم ومع اللام وهي لغة الحجاز[٤].

تبين أنَّ أسماء الاشارة فيها لغات والأصل فيها (ذي) وعكسها (ذا) و(ذي، وتا) أصلان وغيرها فروع فذكر الشراح أن لا يثنى من أسماء الاشارة إلا (تا، وتي) ومن استعمال أسماء الإشارة مع الخطاب وتكون بالمد لغة أهل الحجاز والقصر لغة تميم وجاءت اللغتان في القران الكريم، فأسماء الإشارة (ذلك، وتلك) والمثنى منهما يدلان على البعد في لغة أهل الحجاز وبدون لام عند بني تميم (ذاك، وتاك) يدل على البعد.

ثالثاً: **أسماء الأفعال**.

ذكر الرضي أنَّ أسماء الأفعال لازمة ومتعدية وهي مبنية لكونها أسماء لما أصله البناء، وقال أنَّ هذه الأسماء ليست بأفعال مع أنها تؤدي معنى الفعل وهي مخالفة لصيغ الأفعال وهي لا تتصرف تصرف الأفعال وتدخل عليها اللام والتنوين وبعضها يكون ظرفًا وبعضها جارًا ومجرورًا[٥]، فمن الأفعال المتعدية (هاء) ما هو اسم بمعنى (خذ) وفيه ثماني لغات:

---

[١] ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣١٧/١.

[٢] ينظر: الصحاح: ٢٥٤٤/٦.

[٣] ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٤٠٢/١، وهمع الهوامع: ٢٩٦/١.

[٤] ينظر: حاشية الصبان: ٢٠٤/١-٢٠٦.

[٥] ينظر: شرح الرضي: ٨٣/٣-٨٤.

أ. ها: بالألف وهي مفردة وتكون ساكنة في المفرد والمثنى والجمع في المذكر والمؤنث.

ب. تلحق الألف المفرد كاف الخطاب وتصرف نحو: (هاكَ، وهاكما، وها كم، وهاكنَّ).

ت. أن تتبع الألف همزة مكان الكاف وتصرف تصريف الكاف نحو: (هاءَ، وهاءَما، وهاؤم، وهاءِ، وهاؤما، وهاؤُنَّ).

ث. أن تتبع الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف

ج. هأْ: بسكون الهمزة بعد الهاء للكل.

ح. أن تصرف (هأْ) تصريف (دَعْ وذْر).

خ. أن تصرف تصريف (خفْ).

د. أن تتبع الألف همزة وتصرف تصريف (نادِ).

والثلاثة الأخيرة أفعال غير متصرفة لا ماضٍ لها ولا مضارع وليست بأسماء أفعال، قال الجوهري[١] (هاءِ) تكون بمعنى (هات)، و(هاءَ) تكون بمعنى (خُذ)، وإذا قيل (هاءَ) بالفتح فيكون الجواب (ما أَهاءَ) أي ما (أخذ)[٢].

ومن أسماء الأفعال اللازمة ذكر أيضًا (حي) أي أقبل ويتعدى بـ(على) نحو: (حيَّ على الصلاة)، وقد يركب مع (هَلاَ) بمعنى أسرع أو استعجل فالمركب بمعنى أسرع وفي المركب لغات (حَيَّهل)، وألف (هلا) تحذف للتركيب، وقد تكون الهاء ساكنة لتوالي الفتحات نحو: (حيَّهْلَ) فقد يتبعها التنوين في المركب فيقال: (حيَّهلًا، وَحيَّهْلًا) بفتح الهاء وسكونها وإذا وقفنا على النون يقلب التنوين ألفًا وتثبت الألف وهو الأصل في الوصل وهي لغة رديئة نحو قول لبيد[٣]:

يَتَمَارَى في الذي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلي حَيَّهَلْ

---

[١] ينظر: الصحاح: ٨٥/١.

[٢] ينظر: شرح الرضي: ٩٢/٣-٩٣، والمباحث العربية: ٤٩٨/١.

[٣] ديوانه: ٩٢.

اللام ساكنة للقافية ولا يجوز في غير الوقف، وقد وافقه في الرأي الأستراباذي وحمزة العلوي[١].

وذكر الرضي من أسماء الأفعال ما جاء متعديًا ولازمًا (هَلمَّ) بمعنى أقبل ويتعدى بـ(إلى) يكون عند الخليل (هاء) التنبيه ركب معها (لُمَّ) نحو قولك: (لَمَّ الله شعثه) معناه اجمع نفسك وهو لازم ومن المتعدي اجمع غيرك، فلم يتصرف فيه أهل الحجاز وأصله الصرف ولم يقولوا (المم) فلم يقولوا: (هلمَّ وهلمِّ)، أما بنو تميم فيصرفونه نظرًا إلى أصله نحو: (هلمَّا، وهلمِّي، وهلمَّوا، وهلمُمْنَ)، ويروي عن بعض العرب (هلمَّين) بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياءً[٢].

وقد أشار الرضي إلى أسماء الأفعال التي تكون بمعنى الخبر وهي (هيهات)، وتكون الحركات الثلاث في التاء وقد تبدل الهاء الأولى بالهمزة مع تثليث التاء فقد تنون في هذه اللغات الست، وقد تكون التاء ساكنة في الوصل وقد تحذف التاء نحو: (هيها، وأيها)، ويتبع (أيها) كاف الخطاب نحو: (أيهاك) وبالتنوين (أيهًا)، وقال بعض العرب أصلها (هَيْهَيَةَ) وهي مفردة ومفتوحة، وقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث ويكون الوقف عليها بالهاء، وفي الجمع تكون التاء مفتوحة (هيهاتَ) فحذفوا الألف؛ لأنَّها غير متمكنة أما إذا كانت التاء مضمومة فتحتمل الإفراد والجمع ويجوز الوقف عليها بالهاء والتاء، وأضاف بقوله إنَّ هذا كله وهم وتخمين فأصله (هيهة) التاء والألف زائدتان وتكون في جميع الأحوال مفردة زائدة فيها وتكون مفتوحة وكسرت لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ أصل التاء سكون وأما الضم فللتنبيه، وابن القواس وحمزه العلوي وافقوا الشريف الرضي في لغات (هيهات) لكن ابن القواس أضاف

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ٣/٩٨-٩٩، والبسيط: ٢/١٣٩، والأزهار الصافية: ٢/٤١٠.

[٢] ينظر: شرح الرضي: ٣/١٠٠-١٠١، والمباحث العربية: ١/٥٠٠.

نسبة هذه اللغة لأهل الحجاز وهي إثبات التاء مفتوحة هربًا من التقاء الساكنين وطلبًا للخفة والكسر على الحمل لالتقاء الساكنين وهي لغة أسد وتميم[١].

وأما ((("شتان" بمعنى افترق ففيه لغتان: أحدهما كسر النون، والآخر أنَّ المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو بمعنى المثنى ولا يكونوا جمعًا، وإذا كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلًا به، لكن اللغة الفصحى فيها هو الفتح، ولو كان خبرًا لجاز تأخره على المبتدأ ولا موجب لتقدمة ولم يسمع متأخرا))[٢].

أما (("افٍ" فذكر الرضي فيها إحدى عشره لغة وهي ضم الهمزة مع تشديد الفاء (أُف)، و(أفً) بتنوين وغير تنوين و(إفٍّ) بكسر الهمزة وألفًا وبدون تنوين، و(أُفَّ) مع الامالة و(أفْ) بالسكون و(أفَّة) والتنوين وبغير تنوين، وقد تتبع المنونة (تُفَّة) فيقال: (أفَةً وتفةً) وقد ترفع (أفةُ)، و(أَوْهِ) فيها لغات ومنها فتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء و(آهِ) بقلب الواو ألفًا و(أَوِّهِ) بكسر الواو وتشديدها وسكون الهاء و(أوِّهِ) بكسر الواو وتشديدها وكسر الهاء بلا إشباع و(أوِّ) بتشديد الواو وكسرها وحذف الهاء و(اوَّهْ، وآوَهْ) بفتح الواو مشدده ومخففه وسكون لها مع المد وجاء (أَوَّهً) بفتح الهمزة والواو وتشديدها وكسر التاء وقد تمد الهمزة (آوَّة) وفيها تقول: (آوَّتاه) بزيادة الألف والهاء))[٣].

- **ما كان على وزن (فعالِ) وأوجه استعمالها**:

ذكر الرضي أنَّ الأعلام الشخصية مثل: (حطامِ، وحذامِ) فعند بني تميم معربة غير منصرفة وهو على القياس وسبب إعرابها لخلوها من معنى الوصف، أما سبب عدم تصريفها فلأنَّها تدل على العلمية والتأنيث، أما عند أهل الحجاز فهي مبنية ومخالفة للقياس فقالوا لا

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ٣/١٠٢-١٠٣، وشرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٣٦٢، والأزهار الصافية ١٠٣/٣.

[٢] شرح الرضي: ١٠٣/٣.

[٣] شرح الرضي: ١٠٥/٣، وينظر: المباحث العربية: ٥٠٣/١.

معنى لها للوصف ثم ذكروا لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى فبنيت بناء الأوصاف وأجروا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية في البناء للعلمية[١].

((ثم قال المصنف هي معربة غير منصرفة عند تميم لاجتماع العلمية والعدل فيها وهذا مذهب الأقل من بني تميم، ولكن مذهب الأكثر منهم ففصحاء بني تميم يمنعون صرف الأعلام الشخصية إلا ما كان آخره (راء) مثل (حضارِ) فهي مبنية عندهم؛ لأنَّ الإعراب والبناء تقديري في الشخصية مستقيمان، وسبب بناء ما كان آخره (راء) قصدي الإمالة وكسر الراء لا تحصل إلا بتقدير علة البناء؛ لأنَّه إذا أعرب ومنع من الصرف لم يكسر أما إذا بني كسر دائمًا، إشارة المصنف إلى العلم الشخصي عند أهل الحجاز فيه عدلًا تقديريًا فهذا القسم يشبه باب نزال للعدل والوزن، وعند فصحاء بني تميم إنَّ (حضارِ) فيها العدل التقديري والوزن، و(قطامِ) فيها علة التأنيث والعلمية، وقال وبعضهم يقدر العدل لأنَّه من باب حضارِ))[٢].

ووافق الشريف الرضي في هذه المسألة الموصلي وتقي الدين[٣]، أما جمعة الموصلي فقد وافق الشريف الرضي بالنسبة إلى ما كان على وزن (فعالِ) علمًا للأشخاص وأضاف أيضًا من أسماء الأفعال (ها) وفيها لغات واتفق في لغاتها مع الشريف الرضي[٤].

أما الاسترابادي فقد وافق الشريف الرضي في لغات (هيهات) وهي بمعنى(بَعُدَ)، ووافقه في لغات (افٍ) بمعنى جرت تضجرت[٥].

وأضاف أيضًا (هَلُمَّ) يكون متعدي ولازم ويكون متعديا كـ(هيهات)، نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ١٥٠﴾[الأنعام:١٥٠]، ويكون بمعنى (تعال) لازمًا، نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ١١٥/٣، والمباحث العربية: ٥٠٨/١-٥١١.

[٢] شرح الرضي: ١١٥/٣-١١٦

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٣٦٢، والأزهار الصافية: ٤١١/٢.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٣٦٦-٣٦٧، والأزهار الصافية: ٤٠٧/٢-٤٠٨.

[٥] ينظر: البسيط: ١٣٥/٢-١٣٧.

﴿إِيَّنَآ ﴿١٨﴾﴾[الأحزاب:١٨]، وهي مركبة من حرف التنبيه و(لُمَّ) عند البصريين ومن (هَلْ وامَّ) وحذفت الهمزة عند الكوفيين وتكون حرف برأسها عند الحجازين[١].

أما الخبيصي فقد وافق الرضي والموصلي والاسترابادي في لغات (هيهات)، ولم يضف عليها لغة غير المذكور مسبقًا، أما ما ذكره بخصوص ما كان على وزن فعال لا يختلف أيضًا عن الشرح فلم يضف شيئًا عليها[٢].

ولقد أضاف حمزة العلوي في (هلُمَّ) لغتين ونسبهما إلى أهل الحجاز وبني تميم وهي[٣]:

إحداهما: لغة أهل الحجاز تأتي في جميع الأحوال على لفظ واحد (هَلُمَّ) للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والجمع من غير اختلاف في صيغتها.

وثانيهما: لغة بني تميم وهي تختلف في المطابقة فيقول للمذكر(هَلُمَّ)، والمؤنث (هَلُمِّي) والجمع المذكر والمؤنث (هَلُمُّوا، وهَلُمَمْنَ).

ولم يختلف حمزة العلوي في الرأي في أسماء الأفعال فاتفق مع الشراح في لغات بعض الأسماء وأضاف في (شتان) لغتين:

الأولى والفصيحة نحو: (شتَّانَ زيدٌ وعمرٌو)، ونحو قول الشاعر[٤]:

شَتَّانَ ماقومي على كُورِها وقومِ حَيَّانَ اخي جابرِ

أما اللغة الثانية فيكون الفاعل متحدًا نحو: (شَتَّانَ ما بين زيدٍ وعمرٍو)، ونحو قول الشاعر:

---

[١] ينظر: البسيط: ١٣٩/٢.

[٢] ينظر: كتاب الموشح: ١٢٦/٢-١٢٧.

[٣] ينظر: الأزهار الصافية: ٤٠٩/٢.

[٤] ينظر: ديوان الأعشى الكبير: ١٤٧، والبيت بلا نسبة في مقاييس اللغة: ١٧٨/٣.

لشَتَّانَ مابين اليزيدينِ في الندى يزيدِ سُليم والاغرِّ بن هاشمِ[١]

أما ابن جماعة فقد وافق الشراح في ما كان على وزن فعالِ من الأعلام الشخصية فأهل الحجاز عندهم (حذامِ) مبني وعند تميم معرب، واتفق أهل الحجاز وبنو تميم فيما كان آخره (راء)[٢].

وقد اتفق حمزة العلوي مع الشراح في لغات (أف) بمعنى اتضجر ولغات (أُوه) اسم فعل بمعنى اتوجع[٣].

وقال سيبويه: ((ألا ترى أنَّ بني تميم يولون: (هذه قطام)، و(هذه حذام)؛ لأنَّ هذه معدولة عن (حاذمة)، و(قطام) معدولة عن (قاطمة) أو (قطمة) وإنمَّا كل واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم هو علم ليس عن صفة، ... وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسمًا لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيّروه؛ لأنَّ البناء واحد، .... فأما ما كان آخره راءً فإنَّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى... وأعلم أن جميع ما ذكر في هذا الباب من فقال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسمًا لمذكر لم ينجزّ أبدًا، وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بعناقٍ، لأنَّ هذا البناء لا يجيء معدولًا عن مذكّر فيشبَّه به))[٤].

وقد ذكر السيرافي أنَّ (فَعالِ) هي اسم إذا سمينا بها لم نغيرها؛ لأنَّه لم نخرجها عن الأسمية بلغة أهل الحجاز الكسر والسبب عند سيبويه محمول على (نزال، وتراك) للعدل والبناء والتعريف والتأنيث، وقد اتفق أهل الحجاز وبنو تميم على ما كان آخره راء؛ وذلك لأنَّ بني تميم يختارون الإمالة وإذا ضمت الراء ثقلت الإمالة عليهم، وإذا كسرت خفت الإمالة فصار

---

[١] البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب: ١٩، والمفصل: ٢٠٤، ونسب إلى (ربيعة بن ثابت الرُّقي) في البديع: ٥٣٠/١، وشرح المفصل: ٧٧/٣.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن جماعه: ٢٢٠-٢٢١.

[٣] ينظر: الأزهار الصافية: ٤١١/٢-٤١٢.

[٤] الكتاب: ٢٧٨/٣-٢٧٩.

الكسر أقوى في الإمالة من كسر غيرها؛ لأنَّ الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة كأنَّها كسرتان، وأضاف أيضًا من لغة بني تميم تخفيف الهمزة فوافقوا أهل الحجاز في الهمزة من (برى)، قال سيبويه[١] يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره راء نحو قول الأعشى:

ومـــرَّ حدٌّ على وبـــارٍ فَهـَلكت جـَـهرةً وبـــارُ [٢]

وذكر الزمخشري أنَّ أسماء الأفعال التي تكون للماضي والمضارع (هلم) فقال هي مركبة من حرف التنبيه و(لم) محذوف منها الألف عند أصحابنا، وتكون عند الحجازيين بلفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، أما عند تميم فيقولون: (هلما، وهلموا، وهلمي، وهلممن) وتكون على وجهين متعدية وغير متعدية[٣].

وقد ذكر الزمخشري من أسماء الأفعال (ها) بمعنى خذ وفيها لغات وهي اللغات أنفسها التي ذكرها الشريف الرضي كذلك (حيهل) وهي اللغات المذكورة انفسها سابقا[٤].

وأضاف في (هيهات) لغات وقد نسبها إلى أهل الحجاز، وأسد، وتميم، وهي بفتح التاء لغة أهل الحجاز وكسرها لغة أسد وتميم، وهناك بعض العرب من يضم التاء وقرء بها جميعًا، وقد تكون منونة على اللغات الثلاثة، وقد توافق رأيه مع رأي الشراح في لغات (هيهات) وكذلك الحال بالنسبة لـ(شتان)، وذكر لغات (أف) بالضم والفتح والكسر والتنوين في جميع أحواله تلحق التاء منونًا في الأحوال[٥].

وقد ذكر ابن القيم أسماء الافعال ولم يذكر فيها لغات إلا (هيهات) بفتح التاء عند الحجازيين، وكسرها عند تميم وضمها عند عُقيل، وبها قرئ شاذًا[٦] قوله تعالى:

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٧٩/٣.

[٢] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٤/٤، وعلل النحو: ٤٧٣-٤٧٤، والمفصل: ١٩٣.

[٣] ينظر: المفصل: ١٩٣.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢٠١-٢٠٥.

[٥] ينظر: المصدر نفسه.

[٦] ينظر: معاني القراءات للأزهري: ١٩٣/٢، والمحتسب: ٩٠/٢.

﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [المؤمنون:٣٦][١].

وقد أضاف ابن عقيل في (ها) مصحوب بكاف الخطاب وذكر نسبة هذه اللغة إلى بني ذبيان، وقد وافق الشراح في لغات (ها) ووافقهم في لغات (هلم)، ولم يضف عليها شيئًا، وكذلك الحال بالنسبة إلى لغات (حيهلا)[٢].

وقال ابن عقيل: (("هيهات" والحجاز يفتح التاء، وأسد وتميم تكسر، وبعضهم يضم، وقرئ بهن، وذكر فيها ستة وثلاثون وجهًا، وعلى الفتح تكتب هاء، وعلى الكسر تاء، وعلى الضم، قال الفارسي: تكتب تاء، وقال ابن جني: هاء))[٣].

وقد وافق الشراح في لغات أسماء الأفعال (شتان، وأوه، وأف، وها)[٤]، ووافق الشاطبي أيضًا الشراح في لغات (أوه، وهلم، وهيهات)[٥].

وقال الأشموني يفتح الحجازيون تاء (هيهات) ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها، ومذهب ابن جني تكتب بالهاء وحكى الصغاني فيها ستًا وثلاثين لغة: (هيهاه، وايهاة، وهيهات، وايهات، وهيهان، وايهان)، وكل واحده منها مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحده منها منونة وغير منونة، وحكى غيره (هيهاك، وايهاك، وايهاء، وايهاه، وهيهاء، وهيهاه)[٦].

وقد اتفق الأشموني في لغات (هلم) مع الشراح تكون منصرفة عند تميم وغير منصرفة عند الحجازيين وتكون بمعنى احضر واقبل[٧].

---

[١] إرشاد السالك: ٢/٧١٧.

[٢] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٦٤٣-٦٤٥.

[٣] المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٦٥١-٦٥٣.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٦٥١-٦٥٣.

[٥] ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥/٥٠٠-٥٠٢.

[٦] شرح الأشموني: ٣/٩٦-٩٧.

[٧] ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٠١

تبين لنا أنَّ اللغات التي وجدت في أسماء الأفعال ومنها (ها) وتكون بمعنى (هات، وهاء) وذكروا فيها لغات و(هلم) فهي غير متصرفة عند أهل الحجاز ومتصرفة عند تميم، وعند بعض العرب تكون (هلمين)، و(هيهات) أصلها عند بعض العرب (هيهية)، والشراح قالوا هي لغة لأهل الحجاز وإثبات التاء مفتوحة لغة لأسد وتميم، و(شتان، وافٍ) ذكروا لغاتها دون ذكر نسبة اللغة، والأعلام الشخصية تكون معربة عند تميم مبنية عند الحجاز.

رابعاً: **الضمائر**:

يقول رضي الدين في شرحه أنَّ ابن الحاجب ذكر أنَّ الضمير (متصل و منفصل، والمنفصل مستقل بنفسه والمتصل غير مستقل)، فذكر الرضي القصد من هذا القول أن الضمير المنفصل مستقل بنفسه ولا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله هو مثل الظاهر سواء انفصل عن العامل نحو قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ٤٠﴾[يوسف:٤٠]، أو اتصل (ما أنت قائمًا) هذا عند أهل الحجاز[١].

ثم ذكر الرضي أيضًا أنَّ الضمير المنفصل (أنا) تأتي للمذكر والمؤنث وقد تستبدل الهمزة بالهاء(هنا)، وقد تقلب إلى ألف ممدودة (آنا)، وقد تكون نونًا ساكنة في الوصل، وتكون عند البصريين همزه ونون مفتوحة (أَنا)، وقد تحذف الألف وتقلب إلى هاء السكت كما في قول الشاعر:

إِنْ كُنْــتُ أَدرِيْ فَعَلَــيَّ بَدَنَــهْ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فيَّ مَنْ أَنَه[٢]

فبنو تميم يثبتون الألف في الوصل (أنا) وغيرهم لا يثبتون الألف في الوصل إلا في الضرورة الشعرية نحو قول الشاعر:

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٤٠٨/٢.

[٢] الشاهد بلا نسبة، ينظر: توجيه اللمع: ٣٠٢، وشرح المفصل: ٣٠٥/٢.

أنـــا ســـيفُ العَشِـــيرَة فـــاعرفوني حُميد قد تذرَّيت السناما[١][٢]

أما ابن مالك فقال الضمير(أنا) عند غير تميم تحذف الألف في الوصل وقد تقلب إلى هاء (هنا) كما ذكر الشريف الرضي، ثم ذكر أنَّ الكثيرين زعموا أنَّ الف (أنا) زائدة للوقف، لكن الصحيح (أنا) بثبوت الألف في الوصل والوقف عند تميم ومن ذلك قراءة نافع قيل "كأنا أُحيي"[٣] و" إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ"[٤]، وقراءة عامر "لكنا هو الله ربي" [٥] فالأصل في (لكنا) هو(لكن وأنا) حركة الهمزة نقلت إلى النون وأدغمت النون في النون، والأصل أنَّ نون(أنا) مفتوحة في لغة ما لفظ به دون الف والفتحة دليل على الألف المحذوفة[٦].

ثم ذكر أيضًا أنَّه إذا كان أصل (أنا) همزة ونونًا لكانت النون ساكنة، ولو حركت النون لم يعبأ بحركتها كان يلزمها في الوقف زيادة الف أو هاء السكت، وهناك من قلب الألف إلى المد (آن) كما قال بعض العرب[٧].

وقد ذكر الرضي أنَّ الضمير(هو، وهي) قد يسكنان في لغة قيس وأسد ويشددها همذان نحو قول الشاعر:

وإنَّ لِســـانِي شُـــهدةٌ يشُـــتفَىَ بهـــا وهَوَ على من صبَّهُ اللهُ علقمُ[٨]

---

[١] الشاهد بلا نسبة في شرح المفصل: ٣٠٤/٢، وإرشاد السالك: ٦٥٠/٢، ونسب الى حُميد بن حُريث من بني كلب شاعر إسلامي في المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٣٢/٢.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٤١٦/٢-٤١٧.

[٣] ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٦١٨/٢.

[٤] ينظر: السبعة في القراءات: ٣٩١.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٣٩١، ومعاني القراءات للأزهري: ١١٠/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٢٤، والمحتسب: ٢٩/٢.

[٦] ينظر: شرح التسهيل: ١٤٠/١-١٤١.

[٧] ينظر: المصدر نفسه.

[٨] الشاهد بلا نسبة في ارتشاف الضرب: ٢٣٨٢/٥، والجنى الداني: ٤٧٤.

ثم ذكر أنَّ حركة الهاء في (هُو) ضمة شرط أن يكون قبلها ياء أو كسرة، وأهل الحجاز يبقون الضمة مثل (بِهُو، ولديهُو) وغيرهم تكون الهاء ساكنة، السبب في ذلك إنَّ الهاء حرف خفيف، فقال إنَّ الواو الساكنة إذا جاءت بعد الكسرة أو الياء فتقلب ياء وتكسر الهاء من أجل الياء بعدها، وإذا كان الساكن غير الياء تكون الحركة ضم الهاء، لكن هناك ناس من بكر ومن وائل يكسرون الهاء في المفرد والمثنى والجمع (منهِما ومنهِم)، اتباعًا للكسر[١].

وذكر أيضًا في إشباع الحركة، فقال ننظر إلى هاء المذكر فإذا جاء قبلها متحرك اشبعت كسرتها نحو: (بِهي وبهُو ولَهَو وضربهُو وغلامهو)، فيتكون من الضم واو ومن الكسر ياء، وبنو عقيل وكلاب يجوز عندهم حذف الواو أو الياء إذا جاء بعضها متحركًا مع بقاء ضمة الهاء وكسرها (بهِ) ويجوز عندهم تسكين الهاء.

فقد جاء في هاء (هو) المذكر أربع لغات والكسر أشهرها:

أ. كسر إلهاء من غير ياء.

ب. كسر الهاء مع بقاء الياء (بهِي).

ت. ضم الهاء بدون واو (عليهُ، وبهُ).

ث. ضم الهاء مع الواو (عليهُو، وبهُو)، وذكر لغة خامسة إذا كانت بعد الكسر وهي اشمام كسر الهاء شيئًا من الضم بلا وصل[٢].

وذكر أيضًا إن كان قبل الهاء كسرة أو ياء ففي المفرد يقال: (بهِو وعليهو) وهي لغة أهل الحجاز وفي المثنى والجمع تضم الهاء (إن غلامَيهُما)، وغيرهم يكسرون الهاء في المثنى والجمع كما هو حال المفرد[٣].

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٢/٤١٩-٤٢١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٤٢١-٤٢٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٤٢٣.

وقد ذكر ابن الحاجب في شرحه ووافقه ركن الدين في أنَّه إذا كان العامل حرفًا والضمير مرفوعًا يتعذر أن يتصل به الضمير، والسبب في ذلك لأنَّه إذا اتصل كان من الواجب استتار الضمير في الحرف وهذا غير جائز في لغتهم نحو: (زيد ما هو قائمًا) وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ ۝٢﴾[المجادلة:٢]، بعدها ذكر ركن الدين لو كان الضمير منصوبًا أو مجرورًا لجاز اتصاله بالحرف، ووافقهم في هذا الرأي كل من حمزة العلوي والخبيصي[١].

أما ابن القواس فذكر في شرحه لغات الضمير (هو للمذكر، وهي للمؤنث)[٢]:

أ. هوَ وهيَ بالفتح والتخفيف.

ب. هو وهي بتخفيف والإسكان وذكر هي لغة بني أسد.

ت. هوَّ وهيَّ بالتشديد والفتح.

وذكر يحيى العلوي أنَّ في الضمير (هو) وجهين[٣]:

أحدهما: أن يكون تابعًا لما قبله في الاعراب أما منصوبًا أو مرفوعًا نحو: (زيدٌ هو المنطلقُ)، و(كان زيدٌ هو القائمَ)، وهذه اللغة فصيحة نزل بها القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٧٦﴾ [الزخرف:٧٦]

وثانيهما: أن يكون عمدة وما بعده محمول عليه في الخبرية نحو: (زيدٌ هو المنطلقُ)، و(وكان زيدٌ هو المنطلقَ)، وهي لغة قليلة تحكى عن رؤبة بن العجاج[٤].

---

[١] ينظر: شرح المقدمة لابن الحاجب: ٦٨٨، والبسيط: ٥٧/٢، والموشح: ٦٢/٢-٧٢، والأزهار الصافية: ٣٠١/٢.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٣١٧، والتحفة: ٢٩٠/٢.

[٣] ينظر: الأزهار الصافية: ٣١٢/٢.

[٤] ينظر: الكتاب: ٣٩٢/٢، (ذكر سيبويه أنَّ رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خير منك)، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٩/٩.

وذكر الخليل في (("هو" ثلاثة لغات فقال: (هُوَ وهُوْ وهُوَّ)، من الأول تحريك الواو وطلب التثقيل، والثاني تسكين الواو فإنه اخرجه على مثال (مَنْ وعَنْ)،

والثالث تشديد الواو كره أن يكون الاسم على حرفين، وقال الحطيئة يمدح سعيدَ بن العاص:

سعيدٌ، وما يفعل سعيدٌ فإنهُ نجيبٌ كمن هُوْ في الفلاةِ نجيبُ))[١].

وذهب المبرد إلى أنَّ ضمير الغائب (هو) أصله (هاء) فقط والواو جاءت للتخفيف، وإذا وقفت تقف على الهاء وحدها لأنَّه اسم، وحتى لا يكون الواو من الحروف الاصلية مثل: (رأيتهْ- اعطيته)، وإذا وصلت تقول: (اعطيتهو يا رجل)، و(مررتُ بهو)، أما إذا كانت قبل الهاء كسرة أو ياء فيستبدل من الضمة كسرة لثقل الضمة بعد الياء والكسرة ومن الواو ياء نحو: (مررتُ بهي يا فتى)، و(نزلتُ عليهِي يا فتى) وإذا أردت حذف ما بعد الهاء؛ لأنَّها ساكنة فتقول: (نزلتُ عليه يا فتى)[٢].

ثم ذكر أيضًا أنَّه إذا كان قبل الهاء ياء أو واو ساكنة أو ألف، فالاختيار حذف الواو والياء بعدها، السبب في ذلك لأنَّ قبلها وبعدها حرف لين وهي حرف خفي، وكره العرب اجتماع ساكنين وهما حرف لين بينهما حرف خفي، وذكر إذا كان قبل الهاء حرفًا ساكنًا فسيبويه والخليل يختاران الاتمام، فالإتمام عندهما أحسن، والشعراء يحذفون الواو والياء للاضطرار؛ لأنَّها ليست أصلية وتبقى الهاء وحدها[٣] نحو قول الشاعر[٤]:

ومالهُ من مجدٍ قديم ولا لهُ من الريح حظٌّ لا الجُنوبِ ولا الصَّبا

وأضاف ابن مالك أنَّ ((سبب بنائهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل، فإنَّه في اللفظ هاء مضمومة وواو ساكنة، أو هاء مكسورة وياء ساكنة، فلو سكن آخر

---

[١] الجمل في النحو: ٢٨٣-٢٨٤.

[٢] ينظر: المقتضب: ١/٢٦٤-٢٦٥.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٦٦.

[٤] نسبة الشاهد إلى الأعشى، ولم اقف عليه في ديوانه، ينظر: ضرائر الشعر: ١٢٣.

هو وهِي لالتبس المنفصل بالمتصل، ولم يبال بذلك قيس وأسد حين قالوا: هُو قائم، وهي قائمة؛ لأنَّ موضع المنفصل في الغالب يدل عليه فيؤمن التباسه بالمتصل. وإما قلت في الغالب، لأنَّ من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل نحو: من أعطيته زيد، ومن لم أعطه منه هند، فيجوز أن يراد بالضميرين الاتصال فيكونا مفعولين، وأن يراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونا مبتدأين، والعائد محذوف، والأصل: من أعطيته هو زيد، ومن لم أعطها هي هند))[١].

ثم ذكر الشراح أنَّه إذا وقع الضمير بعد (لولا، وعسى) إما أن يكون مرفوعًا منفصلًا، أو ضميرًا متصلًا والأول نزل بها القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [سبأ:٣١]، و(هل عسيتُم)، أو يكون متصلًا وهو مروي عن العرب مثل: (لولاك ولولاي وعساك وعساي)، وقد ذكر أنَّ اللغة الأولى هي الفصيحة؛ لأنَّ ما بعد (لولا) مرفوعًا على الابتداء فالضمير بعدها يجب أن يكون مرفوعًا منفصلًا، فهو مرفوع لأنَّه مبتدأ، وأما منفصل لأنَّ الضمير مرفوع بعده لا يتصل إلا بالفعل، وما بعد (عسى) متصل وهو مرفوع؛ لأنَّه فاعل عسى، فكان من الواجب أن يكون متصلًا فقالوا: (عَسَيتُ وعسِيت) بكسر السين وفتحها، واللغة الثانية قليلة[٢].

أما سيبويه فقد قال في باب المضمر: ((إذا أضمر الاسم في لولاك ولولاي جُر وإذا أظهرتُ رُفع، ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت (لولا أنت)، كما في قوله تعالى ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾[سبأ:٣١]،ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا، وذكر الدليل على أن الكاف والياء لا تكونان علامة المضمر المرفوع نحو قول الشاعر يزيد بن الحكم:

وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأجرامه من قِلةِ النّيقِ مُنهَوي

---

[١] شرح التسهيل: ١/١٤٢-١٤٣.

[٢] ينظر: البسيط: ٢/٦٥-٦٦، والمباحث العربية: ١/٤٥٢-٤٥٦، والأزهار الصافية: ٢/٣٢٠.

وقال أنَّ هذا القول للخليل ويونس وأما قولهم (عساك) الكاف منصوبة))[١].

وذهب الزمخشري إلى أنَّه: ((إذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى فالشائع الكثير أن يقال: لولا أنت ولولا أنا وعسيت وعسيت قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾[سبأ:٣١]، وقال: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴿٢٢﴾﴾[محمد:٢٢]، وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاي وعساك وعساني وقال يزيد بن أم الحكم:

وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأجرامه من قِلةِ النّيقِ مُنهَوي

وقال: (لولاك هذا العام لم أحجج)، واختلف في ذلك: فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أنَّ الكاف والياء بعد لولا في موضع الجر، وإن لولا مع المكنى حالًا وهما بعد عسى في محل النصب، ومذهب الأخفش أنَّهما الموضعين في محل الرفع، وأنَّ الرفع في لولا محمول على الجر، وفي عسى على النصب))[٢].

وقد ذكر يحيى العلوي أنَّ (عسى) فيها لغات أخرى وهي (عَسَيت وعَسَيتُ وعَسَيتُما وعَسَيتُم)، اللغة المشهورة التي نزل بها القرآن ويكون الضمير مرفوعًا متصلًا بها، و(عساك وعساه وعساني) وهي لغة قليلة لكنها مقبولة[٣].

وذكر أيضًا من أحكام الضمائر في خبر كان وأخواتها أن ينفصل الضمير عنها، قال إنَّ خبر (كان) إذا كان ضميرًا فيه لغتان:

الأولى: يكون منفصلًا (كنتُ إياكَ) وهي لغة فصيحة، ولكن النحاة اختاروا الانفصال نحو قول الشاعر[٤]:

لـــــيسَ إيـــــايَ وإيّاهـــــا ولا نخـــــشى رَقِيـــــبًا

---

[١] الكتاب: ٣٧٤/٢.

[٢] المفصل: ١٧٤-١٧٥.

[٣] ينظر: الأزهار الصافية: ٣٢٤/٢-٤٢٥.

[٤] الشاهد بلا نسبة في الكتاب: ٣٥٨/٢، والأصول في النحو: ٩٨/٢، وتاج العروس: ٤٩١/١٦.

والثانيـة: الاتصـال (الصَّـاحِبَ كُنتَـه)، والسبب لا يجـوز العـدول إلـى المنفصـل إلا عنـد تعذر الوصل، وأنشد النحاة للاتصال قول أبي الأسود الدؤلي[١]:

دَع الخَمــرَ تَشــربُها الغُــواةُ فــأنني رأيتُ أَخاها مُغنَيًا عن مكانِها[٢]

وذكر من أحكام الضمير نون الوقاية وإثباتها وحذفها من (ليت) اللغة المشهورة إثبات النون نـزل بهـا القرآن الكريم نحـو قولـه تعـالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ٧٣﴾[النساء:٧٣]، ولغة إسقاط النون قال زيد الخيل:

كمُنيةِ جــــابرٍ إذ قــــال ليــتي أُصادِقُه وافقدُ بعــضَ مــالي

وذكر أنَّها لغة غطفان[٣].

تبين لنا أنَّ الضمير (أنا) قد تحذف الألف في الوصل لكن بني تميم يثبتونها في الوصل وغيرهم لا يثبتونها نحو قراءة عامر: " لكنا هو الله ربي" إثبات الألف في الوصل والوقف، أما الضمائر (هو، وهي) فالواو والياء ساكنة في لغة قيس وأسد، ومشددة في همذان ولم يذكر أحد من النحاة هذه اللغة، ولكن الخليل ذكر أنَّ لـ(هو) ثلاث لغات وقد ذكرتها مسبقًا، وسيبويه لم يذكر فيها لغة، أما المبرد فقال الأصل (هو) الهاء فقط والواو للتخفيف، وذكر الشراح أنَّ حركة الهاء مضمومة عند أهل الحجاز إذا كان قبلها ياء أو كسرة وتكون ساكنه عند غيرهم، ولكن عند متابعة كتب النحاة لم أجد هذه اللغة ولم يذكرها أحد، وإذا وقعت هذه الضمائر بعد (لولا، وعسى) تكون مرفوعة منفصلة أو تكون ضميرًا متصلًا، واللغة الفصيحة أن تكون مرفوعة.

---

[١] ديوانه: ١٦٢.

[٢] ينظر: الأزهار الصافية: ٢/٣١٨-٣١٩.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٢٨-٣٢٩.

Abstract

This dissertation examines the impact of Arabic dialects on the commentaries of Al-Kāfiyah by Ibn al-Ḥājib during the 7th and 8th centuries AH, given the significant role of these commentaries in the history of Arabic grammar. They provided a rich field for studying grammatical issues and employing the dialects of the Arabs as evidence to support grammatical opinions. The study is limited to the printed commentaries of that period, such as those of al-Raḍī al-Astarābādhī, Ibn al-Qawwās, Al-Tuḥfah al-Shāfiyah, Al-Basīṭ, among others.

The researcher adopted the descriptive-analytical method. The dissertation is organized into three chapters preceded by an introduction and a preface, addressing nouns, verbs, and particles, while also highlighting the approaches of the commentators in citing dialectal evidence. The study further benefited from numerous works in grammar, linguistics, Qur'ānic readings, and lexicons, in addition to both classical and modern dialectological studies.

The findings underscore the role of Arabic dialects in guiding grammatical rules as presented by the commentators and reveal their attitudes toward relying on dialects as linguistic evidence. The research also points out one of the major challenges faced by the researcher: the difficulty of attributing certain dialectal phenomena to specific Arab tribes.

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Diyala

College of Education for Humanities

Department of Arabic

Dialectal Influence in the Commentaries on Al-Kāfiyah during the 7th and 8th Centuries AH

Submitted by

JWAN YOUNIS KHORSHED CHALABI

Supervised by

PROF. OTHMAN RAHMAN HAMEED AL-ARKI

(PH.D.)

2025 A.D. **1447 H.**